الأمم المتحدة
S/PV.5390
مجلس الأمن
السنة الحادية والستون
مؤقت

الجلسة **٥٣٩٠**
الاثنين، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	بيرو	السيد مورثوا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد يريان
	الصين	السيد جانغ يشان
	غانا	نانا إفاه — أبنتنغ
	فرنسا	السيد دوكلو
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2006/109)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2006/109)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سانت كيتس ونيفس، السنغال، سيراليون، غواتيمالا، غيانا، فيجي، كمبوديا، كندا، كولومبيا، مصر، النرويج، النمسا، ونيجريا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة هانيلور هوبي، الموظفة المسؤولة عن إدارة شؤون نزع السلاح.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة هوبي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/109، التي تتضمن نص تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة.

أرحب بالسيدة هانيلور هوبي، الموظفة المسؤولة عن إدارة شؤون نزع السلاح. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة هوبي (تكلمت بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أتولى أمام المجلس عرض تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، الوثيقة S/2006/109، الذي يقدم عملا بالطلب الذي تقدم به رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/7). وهذا هو التقرير الثالث من تقارير المتابعة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، المتضمن في الوثيقة S/2002/1053 المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بشأن السبل والوسائل التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يسهم في التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الحالات التي هي قيد نظره.

وقد غطت تلك التوصيات أربعة مواضيع رئيسية: أولا، تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ ثانيا، ما يفرضه مجلس الأمن من جزاءات وحظر توريد الأسلحة؛ ثالثا، منع نشوب الصراعات، وبناء السلام ونزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ ورابعا، تدابير بناء الثقة.

وكما هي الحال في السنوات الماضية، أعدت التقرير الحالي إدارة شؤون نزع السلاح بالتعاون الوثيق مع إدارة

عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وأسهمت بمعلومات حول المبادرات المتخذة كل في مجال اختصاصه.

إن المناقشة المفتوحة السنوية التي يجريها مجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة تعد محفلا هاما داخل الأمم المتحدة للنظر في مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهي تؤكد تسليم المجلس بالتهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار تلك الأسلحة على السلم والأمن الدوليين. وقد شهدنا جميعا مظاهر ملموسة لذلك الخطر في الصراعات التي وقعت مؤخرا، حيث استخدمت الأسلحة الصغيرة والخفيفة، فتسببت بمعاناة إنسانية واسعة النطاق، بالإضافة إلى ما تسببت به من اضطرابات اجتماعية وسياسية واقتصادية في المناطق المنخرطة مباشرة في تلك الصراعات، وكذلك في البلدان المجاورة لتلك المناطق.

ويؤكد التقرير الحالي استمرار التقدم المحرز في مجالات هامة تناولتها التوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠٠٢.

وكان من بين الخطوات الهامة التي اتخذت في الكفاح العالمي ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قيام الجمعية العامة مؤخرا باعتماد صك دولي ملزم سياسيا لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ويتضمن ذلك الصك أحكاما أساسية لتيسير عمل موظفي إنفاذ القانون في سعيهم إلى تعقب الأسلحة غير المشروعة. والتحدي الآن هو اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ التام لذلك الصك. وفي هذا السياق، لا بد من النظر على نحو جدي في تقديم التعاون والمساعدة الدوليين إلى الدول التي تطلب ذلك من أجل تطوير الوسائل الملائمة والخبرات التقنية والهياكل الأساسية الضرورية لتنفيذ أحكام هذا الصك.

ويبرز التقرير كحدث هام بدء نفاذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. إن إعمال الصك كأداة فعالة محتملة في الجهود الرامية إلى منع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ومكافحتها يعتمد على قبوله الواسع لدى الدول الأعضاء. وبالتالي، فإن المجلس قد يرغب في تشجيع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تصادق على البروتوكول وأن تنضم إليه.

وثمة مؤشر مشجع على إحراز التقدم، وهو ازدياد التركيز على تفهم الصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وعلى التدابير التي تساعد على الفصل بين تلك الصلات.

وفي سياق الإجراءات لمنع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الأسواق غير المشروعة، فإن قرار الجمعية العامة، الذي اتخذته في دورتها الستين، بإنشاء فريق خبراء حكوميين لدراسة اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل تعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها لهو خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وسيبدأ الفريق عمله في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، وسيعقد دورتين إضافيتين خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

ويؤكد التقرير أيضا حقيقة أنه على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، فإنه يتعين القيام بالمزيد من العمل من أجل تحقيق التنفيذ التام لبعض التوصيات التي ينظر فيها المجلس اليوم.

وأود الإشارة في هذا الصدد إلى الحاجة إلى دعم جهود الدول في بناء القدرات اللازمة لاعتماد التدابير الرامية إلى تحسين فعالية إجراءات حظر توريد الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن. وأود أيضا أن أسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى الدمج المنظم لتدابير الضوابط الطويلة المدى المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وأود كذلك أن أؤكد على الإنجازات التي أحرزها مؤخرا آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، ولا سيما تطوير إطار استراتيجي وقاعدة بيانات على الشبكة العالمية، والمبادرات التي اتخذت لزيادة الوعي بشأن الآلية لدى مكاتب الأمم المتحدة في الميدان. ويقصد من هذه المبادرات تعزيز دور التنسيق الذي تؤديه الآلية داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك تعزيز قدرها لكي تستجيب بصورة أفضل لطلبات المساعدة من الدول الأعضاء. ولا يمكن كفالة استمرار تلك الجهود إلا بدعم من الدول الأعضاء.

وفي حزيران/يونيه، سينعقد مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وقد أكد زخم المناقشات في اللجنة التحضيرية المنعقدة في كانون الثاني/يناير من هذا العام، من ناحية، على أن الدول ما زالت على نفس الالتزام الذي قطعته في عام ٢٠٠١ بالتصدي للتحديات التي يمثلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن ناحية أخرى، كان التنوع الواسع النطاق في الآراء التي جرى الإعراب عنها في ما يتعلق بعدد من القضايا وبالنهج المحتملة للدفع قدما بقضية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على جدول الأعمال الدولي، تعبيرا عن تعقيد التحديات التي تمثلها مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وعن طبيعتها المتعددة الأوجه.

ويستمد الأمين العام التشجيع من الجهود الملموسة التي يبذلها مجلس الأمن للتصدي للتحديات التي تفرضها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق المسائل التي هي قيد نظر المجلس. وإني لعلى يقين بأن جلسة اليوم سوف تعزز تصميم الدول الأعضاء على بذل الجهود سعيا إلى إيجاد تدابير عملية لدعم تنفيذ برنامج العمل الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك لتحديد أفضل النهج للتعامل مع المجالات التي تستحوذ على اهتمامنا باستمرار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة هوبي على إحاطتها الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر المتكلمين بوجوب حصر بياناهم في مدة لا تتجاوز خمس دقائق لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بالسرعة المرجوة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تتفضل بتعميم النص المكتوب والإدلاء بنص موجز عند التكلم في القاعة.

وأود الآن، بالنيابة عن مجلس الأمن، أن أرحب ترحيبا حارا بصديقنا السيد أوسكار مارتوا، وزير خارجية بيرو.

السيد مارتوا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغكم تحيات حكومة بيرو وتهانينا لكم، سيدي، وللوفد الأرجنتيني، على الطريقة الفعالة التي تترأسون بها مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا لكم على مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة، وهي قضية من بين القضايا ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمجتمع الدولي وتتصل مباشرة بمسؤولية المجلس الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى السيدة هانيلوري هوبي، الموظفة المسؤولة عن إدارة شؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية القيمة حول هذه المسألة الهامة للغاية.

ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل غيانا باسم مجموعة ريو.

إن حضوري هذه المناقشة، بصفتي وزير خارجية بيرو، يعبر عن الأهمية الكبيرة التي يوليها بلدي لمسؤوليته بصفته عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وتتشاطر بيرو الرؤيا التي أكدها رؤساء الدول أو الحكومات في اجتماع قمة عام ٢٠٠٥ على أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور ترتبط ارتباطا وثيقا وأن بعضها يعضد بعضا.

وموقف بيرو العام في هذه الهيئة الهامة يعتمد على المفهوم التكاملي والوقائي للأمن والسلام الدوليين، تمشيا مع القانون الدولي ومع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وذلك لا يشمل حالات غياب الحرب والتصدي للتهديدات التقليدية فحسب؛ بل يجب علينا أيضا أن نرسخ السياسات الرامية إلى التصدي والتهديدات والتحديات الجديدة التي تواجهها الإنسانية. فالفقر والجوع والفساد والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتغييرات المناخية وغيرها من المسائل ترتبط ارتباطا وثيقا ببقاء دولنا وبالحياة اليومية لسكانها، الذين يجب أن يكونوا محط اهتمامنا.

ونحن نرى أن جسامة خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تستند إلى تأثيره على الأمن الدولي، وبما في ذلك بالطبع السلامة العامة. وذلك بدوره يعرض للخطر توطيد المبادئ التي تعزز القانون الدولي وهيكل الدول المعاصرة، بما في ذلك الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. غير أن تلك ليست الشواغل الوحيدة. ومما لا يقل جسامة الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة الصغيرة عندما تقترن بمشاكل مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب.

واليوم، لا يمكن لأي واحد منا أن ينكر الآثار الكارثية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فانتشارها في شتى أرجاء العالم يساعد على زعزعة استقرار بلدان بأسرها، وعلى زيادة حدة وإطالة أمد الصراعات المسلحة وعلى تقويض جهود تقديم المساعدة الإنسانية.

إن الإحصائيات المروعة المتعلقة بهذه المسألة معروفة لكل واحد منا. إذ يشير المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسؤولة عن أكثر من نصف مليون حالة وفاة كل عام. ومن بين تلك الحالات تعزى ٠٠٠ ٣٠٠ حالة إلى الصراعات المسلحة، وتعتبر عواقبها على الحياة البشرية مهلكة أكثر من عواقب الأسلحة النووية. ففي عقد التسعينات وحده، أدت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دورا حاسما في ٤٧ صراعا مسلحا من بين ٤٩ صراعا مسلحا رئيسيا.

وهنا، لا بد لي أن أبين أن الآثار الضارة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تظهر في مناطق الصراعات المسلحة فحسب، بل أيضا في كثير من المدن. حيث أن توفر الأسلحة الصغيرة في المدن الكبيرة يتسبب ليس بأقل من ٠٠٠ ٢٠٠ حالة وفاة كل عام ويقوي الجريمة المنظمة. ومن الناحية الاقتصادية، يقدر حجم التجارة المأذون بها بمبلغ ٤ بلايين دولار سنويا. أما الاتجار غير المشروع فإن حجمه يقدر بنسبة ٢٥ في المائة من ذلك الرقم. وعلاوة على ذلك، يقدر أن أكثر من ٦٤٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة موجودة حاليا وأن ٨ ملايين قطعة سلاح جديدة تدخل الأسواق كل عام. ورغم أن بعض تلك الأسلحة تصدّر بصورة شرعية، فإنها تصل في نهاية المطاف

إلى السوق السوداء وتصبح مصدر دخل للعصابات المسلحة والإرهابيين.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية العامة صكا دوليا يُمكِّن الدول من التعرُّف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وتلك كانت خطوة طيبة تود بيرو أن تسلط الضوء عليها. إلا أنني يجب أن أكرر التأكيد على أنه بسبب آثار تلك الخطوة وأهميتها، كافحت بيرو بقوة لكفالة أن يتسم ذلك الصك بطابع ملزم قانونا. ويحدونا الأمل أن يتحقق ذلك وسنعمل من أجل بلوغ تلك الغاية.

وفي العموم، سنعمل من دون كلل لكفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي التالي. ويحدونا الأمل أن يحرز تقدما جوهريا في عدد من المجالات التي فُسح لها المجال في خطة العمل لعام ٢٠٠١. وشغل بيرو منصب نائب رئيس المؤتمر، ممثلة مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لدليل على التزامنا.

أما في ما يتعلق بالصراعات المسلحة، فعلى مجلس الأمن أن يواصل جهوده للتحكم على نحو فعال بأنظمة الحظر ولتعزيز عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع. ومشكلة الافتقار إلى التحكم الفعال بأنظمة الحظر تعزى إلى افتقار العديد من الدول إلى القدرة على السيطرة على أراضيها، لا سيما في مناطقها الحدودية. وإذا عجزت دولة ما عن بسط سيطرتها على أراضيها، فستصبح الظروف مهيأة لخرق نظم الحظر. وفي ذلك الصدد، يجب أن يركز عمل مجلس الأمن على تقوية الدول، بدعم من بعثات حفظ السلام، لضمان السيطرة الفعالة على حدودها وعلى كل أنحائها بصورة عامة.

أما في ما يتعلق بعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم في حالات ما بعد الصراع، فيجب على مجلس الأمن أن يضع في الحسبان أن الدول تعجز عن الاضطلاع بهذه الإجراءات من دون توفر الموارد المالية الكافية. إذ تعجز الكثير من الدول عن دفع الرواتب لأفراد القوات المسلحة والشرطة، مما يجعل من الصعب جدا تسريحهم وإعادة تأهيلهم. وعلى المجلس أن يجد السبل، عن طريق البلدان المانحة، لزيادة الموارد المالية اللازمة لدعم هذه الأنشطة ضمن إطار عمليات حفظ السلام.

وفي سياق الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد خطت بيرو خطوة هامة بالتصديق على البروتوكول الخاص بمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وأصدرنا أيضا قانون العفو والتنظيم لتشجع المواطنين على تسليم أسلحتهم القانونية وغير القانونية إلى السلطات المختصة. وبدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نواصل عملية التدمير الشامل للأسلحة النارية وعقد حلقات دراسية مخصصة لسلطات البلد السياسية والقانونية والأكاديمية. وإضافة إلى ذلك، يجري وضع تشريعات جديدة تدمج الالتزامات التي تعهدت بها بيرو بموجب الصكوك الدولية. ويحدونا الأمل أن نتمكن في المستقبل القريب من إنشاء لجنة وطنية مسؤولة عن تنسيق الأعمال وجمع كل الجهود الوطنية المبذولة في ذلك المجال في جهة مركزية.

وفي ذلك السياق، عززت حكومة بيرو نظام الأمن العام. وعن طريق القانون ٢٨٣٩٧، الخاص بالعفو عن

حيازة الأسلحة النارية والذخائر وتنظيمها، تمكّنا من إزالة ما يقرب من ٧ ٠٠٠ قطعة سلاح في السنوات القليلة الماضية. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وحده تم تدمير ما يقرب من ٢ ٥٠٠ قطعة سلاح. وعلاوة على ذلك، وضمن إطار هذا القانون، جرى في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ تسليم أو تنظيم ما مجموعه ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح تقريبا تمشيا مع معايير الرقابة.

وفي ذلك الصدد، أكرر اليوم، على أعلى مستوى سياسي وفي سياق هذه المناقشة الهامة — التي لم تجمع أعضاء مجلس الأمن فحسب، وإنما أيضا كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة — تأكيد التزام حكومة بيرو الصارم بمكافحة هذا البلاء الخطير، الذي يهدد السلامة العامة ويساعد على تعزيز الاتجار بالمخدرات والإرهاب.

ويشكل هذا الجانب جزءا أساسيا من استراتيجيتنا الوطنية الرامية للوصول إلى مستويات أعلى من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ستكون مستدامة على الأجل الطويل.

وختاماً، اسمحوا لي بالقول إن بلدي يؤمن بأن على المجلس أن يعزز من موقفه إزاء هذه المسألة من خلال اعتماد قرار يعبر عن قلقه ويطالب الدول باتخاذ إجراءات ملموسة تشمل التقيد الكامل بعمليات الحظر باعتبارها أساساً لصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل بيرو على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ وإلى وفدي.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على مبادرتكم بطرح هذا الموضوع الهام على النقاش العام، نظرا لأهميته وتأثيره على الأمن والاستقرار في الكثير من الدول، ولا سيما الدول التي تفتقد فيها الحكومات المركزية السيطرة على الأوضاع العامة في دولها. إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإن كانت توصف بذلك، إلا أنها مصدر إزعاج وعدم استقرار في الكثير من الدول، وخاصة في ظل عجز الحكومات عن مكافحتها أو تقنينها.

واسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر للسيدة هانيلور هوبي الموظف الإداري لشعبة إدارة نزع السلاح في الأمم المتحدة على عرضها للتقرير الثالث للأمين العام ضمن سلسلة التقارير المتعلقة بمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو التقرير الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ديسمبر من نفس العام.

لقد تقدم الأمين العام، باثنتي عشرة توصية في تقريره الأخير تصور الطريقة المثلى لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسأبرز هنا بعض هذه التوصيات، لاعتقادنا بأنها مهمة ويمكن أن تخدم المجتمع الدولي في جهوده لمكافحة هذه التجارة الخطيرة.

وأولى هذه التوصيات تأكيد مجلس الأمن على دعم الجهود الهادفة إلى وضع صك دولي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وفي هذا الإطار، بذل المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة جهودا مضنية خلال الفترة الماضية يشكر عليها. وتمخضت تلك الجهود عن التوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن مشروع إنشاء صك دولي ذي طبيعة سياسية، يتضمن عددا من الأحكام المتعلقة بوضع علامات مميزة على الأسلحة الصغيرة وإعداد السجلات، والتعاون في تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروع.

ووفد بلادي قد تابع وشارك في المناقشات المتصلة بهذا الجانب ضمن الفريق العامل الذي أقرته الجمعية العامة، وكان أملنا أن يخرج هذا الفريق بإقرار صك قانوني ملزم، تلتزم به جميع الدول والحكومات من الناحيتين الأدبية

والقانونيــة، وتترتــب عليــه واجبــات علــى الــدول المــصدرة والمستوردة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إلا أن تباين وجهـات النظـر والمـصالح المتـضاربة حـال دون التوصـل إلى صـك قـانوني ملـزم. ومـع ذلـك، نرحـب بمـا تم التوصـل إليـه كمرحلة أولية، متطلعين مع مرور الوقت إلى تجاوز الخلافات وتغليـب المصلحة الدوليـة العامـة علـى المـصالح الـضيقة، وإلى تطوير ذلك الصك السياسي لكي يتم تحويله إلى صك قـانوني ملزم يحد بـشكل جـدي مـن مـشكلة التجـارة غـير المـشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أمــا بالنــسبة للتوصــية الثانيــة الــتي وردت في تقريــر الأمين العام قيد المناقشة، والتي أريد أن أتناولها فهـي دعـوة الدول الأعضاء إلى استخدام نظام تتبع الأسـلحة والمتفجـرات التـابع للمنظمـة الدوليـة للـشرطة الجنائيـة (الانتربـول)، وأهميـة تقديم الدعم التقني والمالي له.

إننا نعتقـد أن إنجـاح جهـود المجتمـع الـدولي في متابعـة تحركـات تجـارة الأسـلحة غـير المـشروعة يحتـاج إلى قاعـدة بيانات ونظام مركزي للمعلومات يكون مرجعا للجميع عنـد الحاجة إليه لتقاسـم المعلومـات وتبادلهـا. وكـل هـذه العناصـر يمكن أن تتوفر في المنظمة الدولية للشرطة الجنائيـة (الإنتربـول) فهـي أحـد أفـضل الجهـات لمتابعـة تحـرك الأسـلحة وتبـادل المعلومـات مـن خلالهـا. لـذا، نؤكـد علـى أهميـة دعـم هـذه المنظمة وتقـديم كـل العـون والمساعدة لهـا، سـواء التقنيـة منـها أو الماليـة. وهـي في الحقيقـة تـصب في خدمـة المجتمـع الـدولي، وخاصـة إذا اقتنـع بهـا وفهـم رسـالتها وتم تزويـدها أولا بـأول بالمعلومات المتعلقة بموضوع تجارة الأسـلحة الـصغيرة والخفيفـة المشروعة منها وغير المشروعة.

وفي هــذا الإطــار، نؤيــد التوصــية الثالثــة الــواردة في التقرير والتي تـدعو إلى تـشجيع الـدول الأعـضاء القـادرة علـى تقديم يـد المـساعدة للأمانـة العامـة لإنـشاء الـدائرة الاستـشارية المعنية بالأسلحة الصغيرة، باستخدام موارد من خارج الميزانيـة العاديـة للأمـم المتحـدة، وذلـك لـدعم جهـود الأمانـة العامـة للأمــم المتحــدة لتنظـيم اجتماعــات ميدانيــة لزيــادة الــوعي، وتحسين تنسيق الأنشطة المتعلقة بخطورة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

أن التحكم في تجـارة الأسـلحة الـصغيرة والخفيفـة لـه إيجابيــات كــثيرة، مــن أهمهــا الحــد مــن الــصراعات المــسلحة، وتثبيــت أســس الاســتقرار والــسلام. وكلمــا تــوفرت الإرادة السياسية الـصادقة، تم الـتحكم بـشكل أكـبر في هـذه التجـارة غــير المــشروعة، وخفــضت بــدورها مــن فــرص نــشوب الصراعات المسلحة. لذا، نرى أنـه مـن الأهميـة بمكـان التأكيـد علـى وجـوب التنـسيق المتواصـل بـين الـدول بـشكل ثنـائي أو متعدد الأطراف أو في الإطار الإقليمي.

وفي المنطقـة العربيـة الـتي ننتمـي إليهـا، فـإن التنـسيق يجري بصورة مرضية مـن خـلال الاجتماعـات الدوريـة لنقـاط الاتـصال المـسؤولة عــن رصــد ومتابعــة تحركــات الأســلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة، وذلـك لتبـادل الخـبرات وتقيـيم التطورات الإقليميـة والدوليـة في هـذا المجـال. كمـا يـتم تزويـد أمانة الجامعة العربية من قبل الدول الأعضاء فيها من حـين إلى آخـر بنـصوص القـوانين والـنظم والتـشريعات المنظمـة لتلـك الأسلحة الـصغيرة لتكـون هـذه البيانـات أساسـا لبنـاء قاعـدة معلومات تتيح للدول الأعضاء الاطلاع على الإنجـازات الـتي تمت في هذا الشأن للاستفادة من الخبرات المتوفرة في المنطقة.

وأخيرا، فإن وفد بلادي يحدوه أمـل كـبير بـأن يحـافظ المجتمع الدولي على الأولويـات الدوليـة في مجـال نـزع الـسلاح وإزالـة الأسـلحة النوويـة وأسـلحة الـدمار الـشامل الأخـرى، وتثبيـت حـق الـدفاع عـن الـنفس وضـرورة معالجـة الأسـباب الحقيقية للتراعات المسلحة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر إلى بعثة الأرجنتين على جهودها في إعداد مشروع القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنظيم عقد المشاورات بهذا الشأن.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة هوبي، المسؤولة عن إدارة شؤون نزع السلاح، على عرضها.

لقد أدى التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها إلى تفاقم الحروب في بعض البلدان والمناطق، وألحق الضرر بعمليات السلام وبسلاسة تنفيذ إعادة البناء بعد انتهاء الصراعات، كما أنه يدعم الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغيرهما من الأنشطة الإجرامية، مما تترتب عليه آثار سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية. وفي الأعوام الأخيرة، صبّت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تركيزهما على مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبذلا جهودا كثيرة في هذا الصدد، وحققا بعض التقدم في إيجاد حلول لتلك المشكلة.

وقد أبرم في عام ٢٠٠١ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، كما أبرم برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهما يوفران أساسا قانونيا ومتعلقا بالسياسات لحل مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ نجح اجتماعان من اجتماعات الأمم المتحدة التي تعقد بشأن برنامج العمل كل سنتين في زيادة تعزيز التنفيذ الشامل لهذا البرنامج. وأظهر الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، الذي أبرم في عام ٢٠٠٥، إرادة المجتمع الدولي وتصميمه على مكافحة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. إضافة إلى ذلك، أدت حلقات دراسية دولية وإقليمية مختلفة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة دورا هاما في تكوين توافق آراء دولي وفي زيادة تبادل الخبرات والمعلومات في هذا الصدد.

وسيعقد في نيويورك خلال الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه هذا العام مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وسيمثل الاجتماع المذكور علامة أخرى على طريق مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونرجو أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة ليساعد الاجتماع على إحداث نتائج ملموسة في المجالات التالية. أولا، ينبغي أن يواصل إيضاح أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حفزا لها بالتالي على تعزيز قدراتها وبناء مؤسساتها، وعلى تعزيز إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها، والحيلولة دون تدفق تلك الأسلحة إلى قنوات غير مشروعة.

ثانيا، ينبغي أن يشدد على تنفيذ الإجراءات المتعلقة ببرنامج العمل، بما في ذلك التنفيذ الفعال للصك الدولي المتعلق بوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها، والبدء في توقيت مناسب في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بمكافحة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثا، سيشكل المؤتمر فرصة لاعتماد مزيد من التدابير المحددة، وتعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي، وإتاحة الفرصة كاملة للأمم المتحدة للاضطلاع بدورها القيادي.

رابعا، ينبغي أن يواصل تشجيع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الفعلية للبلدان المعنية لتنمية اقتصادها والقضاء على الفقر والظلم الاجتماعي وغيرهما من المخاطر الأمنية المستترة، ولإحلال السلام والاستقرار والتنمية، مما يزيل الأسباب الجذرية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومن دواعي سرورنا أن ننوه بتلقي مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كل الاهتمام من جانب مجلس الأمن. فقد عقدت عدة مناقشات مفتوحة واعتُمد عدد من البيانات الرئاسية بشأنها. وفي الوقت ذاته، أكد مجلس الأمن أهمية مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لدى استعراضه مسائل من قبيل حماية المدنيين والنساء والأطفال في الصراعات المسلحة. وقد أدى ذلك دورا هاما في الحد بشكل فعال من الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والنهوض بالسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وتعرب الصين عن تأييدها لمجلس الأمن وهو يواصل، عملا بولايته، أداء دور هام بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي للمجلس في معالجة هذه المسألة أن ينسق مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة تحقيقا للتكامل بينها وتعزيزا من كل منها لأعمال الأخرى.

وما برحت الحكومة الصينية تعلق على الدوام أهمية كبرى على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد اضطلعنا بدور نشط في المسعى الدولي في هذا المجال. وفي الأعوام الأخيرة، اعتمدت الصين مجموعة من التدابير المحددة على الصعيد المحلي في تشريعاتها، وفي إنفاذ القوانين وبناء القدرات وبناء المؤسسات. ونقوم جديا بتنفيذ برنامج العمل. وفي الوقت ذاته، نشارك مشاركة فعلية في تبادل الآراء والتعاون على الصعيد الدولي بعقد الحلقات الدراسية الدولية، وتقديم المساعدة للبلدان والمناطق المعنية في حدود قدراتنا، والإبقاء على صلات فاعلة منتظمة مع الإدارات المعنية في البلدان الأخرى والمنظمات الدولية. ونحن على استعداد لمواصلة الاشتراك على نحو قوي وبنّاء في المسعى الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة .

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم يا سيدي ولوفدكم على اقتراح عقد هذه المناقشة، وأن أعرب خاصة عن ترحيبي بوجود وزير خارجية بيرو بيننا ومساهمته فيها. كما أود أن أشكر السيدة هوبي على إحاطتها الإعلامية. وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به سفير النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

وترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام الأخير عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وصدور التقرير في المرحلة السابقة لانعقاد مؤتمر استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠٦ فيه تذكير مناسب بحجم الخطر الذي يشكله الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو خطر يؤثر بشكل خاص على مناطق الصراع وعلى العالم النامي.

ويمثل خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة تثير قلقا خاصا لدينا جميعا. فتوافر تلك الأسلحة على نطاق واسع في كثير من مناطق العالم يشكل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن وللفقر. ولا يظهر ذلك بجلاء أكثر مما يظهر عبر أجزاء كبيرة من أفريقيا. فانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بتغذيته جذوة الصراع والجريمة والإرهاب، إنما يقوض السلام ويعيق التنمية إعاقة كبيرة. وتعرب الحكومة البريطانية عن التزامها بالحد من

انتشار تلك الأسلحة، ومن التهديد الذي تشكله والضرر الذي تحدثه. ونحن نركز جهودنا على ثلاثة مجالات هامة ومرتبطة ببعضها: أولا، تعزيز الضوابط على إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وثانيا، الحد من توافر الأسلحة؛ وثانيا، التصدي للطلب على الأسلحة.

ونقدّر أن تلك المشاكل معقدة ومترابطة؛ فهي تتطلب القيام بعمل متضافر بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني على جميع الأصعدة، من الصعيد المحلي إلى العالمي. ولهذا السبب فإن المملكة المتحدة من الجهات الداعمة بقوة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتدعو المملكة المتحدة جميع الدول إلى تنفيذ برنامج العمل المذكور تنفيذا كاملا.

ومؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض برنامج العمل الذي سيعقد هذا العام يتيح فرصة بالغة الأهمية للنهوض بالجهود المبذولة للتصدي للأثر السلبي المترتب على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد تم التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول المشاركة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي في كانون الثاني/يناير على أن برنامج عمل الأمم المتحدة، رغم أنه لم ينفذ تنفيذا كاملا بعد، فإنه نقطة رئيسية للانطلاق نحو مزيد من العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونرى أنه لابد من تكثيف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة تلك الأسلحة إن أردنا التخفيف من الأثر الخطير المترتب على انتشارها بالنسبة للصراعات والتنمية وحقوق الإنسان. وفي عمل ذلك، ينبغي أن نستفيد على أفضل وجه بالمؤتمر الاستعراضي. وينبغي أن يركز المؤتمر على المجالات الحرجة التي ما زالت تعترض التنفيذ الكامل فيها عوائق كبيرة. ونرى أن تلك المجالات تشمل وضع العلامات والتعقب، والتعليمات المتعلقة بالسمسرة، وضوابط النقل، وإدماج تدابير الأسلحة الصغيرة في المساعدة الإنمائية.

وتود المملكة المتحدة أيضا أن توجه الاهتمام إلى المبادرة المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة التقليدية، أو معاهدة الاتجار بالأسلحة.وهي مبادرة منفصلة عن العمل الحالي المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكن من شأنها تعزيز الأهداف التي يرمي إليها. وستشمل هذه المعاهدة معايير ملزمة قانونا لنقل جميع الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن هناك حججا أمنية وإنمائية وإنسانية وأخلاقية قوية تدعم إبرام معاهدة من هذا القبيل، ونهيب بجميع الدول أن تدعم الاتفاق في وقت قريب على بدء عملية داخل الأمم المتحدة لدفع هذا العمل قدما للأمام.

إن التهديد الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديد فعلي وذو صلة بولاية مجلس الأمن. ونرحب بالمبادرة إلى اقتراح مشروع قرار في هذا الصدد في هذا التوقيت. ونرى أن اتخاذ قرار من شأنه أن يحقق عدة أغراض: استكمال لتقرير الأمين العام؛ وإظهار لالتزامنا بالتصدي لكافة التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع؛ والتقدم في نهاية المطاف صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحسين الجهود الدولية المبذولة من خلال برنامج عمل الأمم المتحدة إنقاذا للأرواح ومنعا للصراعات وحسما لها. ونأمل أن يتسنى قريبا اختتام المناقشات، التي بلغت مرحلة متقدمة في الواقع.

السيد مانغونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إننا نشارك في الترحيب بوزير خارجية بيرو. ونشكر أيضا السيدة هوبي على عرضها تقرير الأمين العام.

ترحب جمهورية تنزانيا المتحدة باهتمام مجلس الأمن المتواصل بالتحديات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتمثل الأسلحة الصغيرة إحدى المشاكل العويصة التي تواجه أفريقيا، وخاصة منطقتنا — منطقة البحيرات الكبرى.

ومنذ بداية الجهود الدولية الرامية إلى معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة، ظلت تنزانيا تدعو بقوة إلى وضع تدابير واقعية وعملية تناسب الاحتياجات والقدرات الخاصة بكل حالة ومنطقة. ونحن نرى أن لمجلس الأمن دورا خاصا في هذا المجهود، لأن الصراعات تجذب الأسلحة، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة. وفي حين أنه يتعين علينا مضاعفة جهودنا للحد من تدفق الأسلحة، من شأن منع نشوب الصراعات الحد بصورة كبيرة من الطلب على الأسلحة الصغيرة وغير المشروعة.

ومن جانب بلدان منطقة البحيرات الكبرى، يضع إعلان دار السلام المتعلق بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ضمن ألحّ المشاكل التي ينبغي معالجتها. وقد تعهد الموقعون بوضع سياسات مشتركة وإنهاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي ذلك الصدد، تحقيق الانسجام في الاتفاقات و الآليات القائمة وضمانها. ونتيجة لذلك، نعتبر برنامج العمل الوطني الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومختلف البيانات الرئاسية الصادرة من المجلس التي سعت إلى جذب مزيد من الاهتمام الدولي إلى الخطر الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعمل فيما يتعلق بذلك الخطر، جزءا أساسيا من جهودنا.

وأثمرت هذه الجهود نتائج في شكل إعلان نيروبي وبروتوكول نيروبي بشأن الأسلحة الصغيرة كدليل واضح على الأهمية التي توليها بلدان البحيرات الكبرى للمشاكل التي يمثلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتمشيا مع برنامج العمل، يجب دعم هذه الجهود والإجراءات.

إننا ندرك أن هناك اختلافات بشأن استصواب وضع قواعد ومعايير ملزمة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي رأينا، أنه بعد أن وضعت الدول قواعد دولية بشأن عدم الانتشار النووي واعتمدت معاهدات تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والألغام المضادة للأفراد، من الصواب تماما أن نعمل صوب التفاوض لإبرام صك ينشئ نظاما صارما وقابلا للتحقق منه لجعل الاتجار غير المشروع أكثر صعوبة.

وندرك أيضا أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يسعى إلى الاضطلاع بدور أكبر مما هو محدد له في ولايته. غير أنه لا يستطيع البقاء بمعزل عندما يقوض انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جهوده المكثفة في منع الصراعات أو حفظ السلام. والبيانات الرئاسية التي لم تحقق تغييرا يذكر في سلوك الأطراف الفاعلة على أرض الواقع تقتضي عزما أكثر تصميما لكي تحدث أثرا. ونحن نرى أن أفضل ما يعين هذا العزم والعمل وجود إطار عالمي ملزم بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالرغم من عدم وجود إطار عالمي أقوى لوقف الآثار المزعزعة للاستقرار الناتجة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يمكن تحقيق الكثير إذا ما تسنى تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير الأمين العام. وحتى الآن لا يبدو أنه تحقق شيء يذكر في ذلك الاتجاه. وكون المقترحات الحالية الواردة في التقرير تكرارا لتوصيات ماضية يوضِّح عدم

التقدم في العديد من الجوانب. وينبغي للمجلس أن ينظر في الطريقة التي يمكن بها أن يساعد على التقدم في تلك العناصر من التوصيات التي تتصل بولايته.

ونحن متنبهون إلى أن مؤتمر القمة الدولي الثاني المعني بمنطقة البحيرات الكبرى سيعقد في نيروبي في وقت لاحق من هذه السنة. وسيكون له بُعد هام في دعم مبادرتنا دون الإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهو سيكون عنصر تخصيب لبرنامج عمل الأمم المتحدة، وكذلك لمسألة تشغل بال مجلس الأمن. ولذلك يجب علينا أن ندعم المؤتمر جماعيا بوصفه وسيلة لتحقيق أهدافنا المنشودة في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة هذه الفرصة لمناقشة التقرير الثالث للأمين العام عن المبادرات المتخذة لتنفيذ التوصيات الـ ١٢ بشأن الطريقة التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يساعد على حل مسألة الاتجار غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة. إن الموظفة المسؤولة عن إدارة شؤون نزع السلاح، السيدة هانيلوري هوبي، قدمت إلينا إحاطة إعلامية جيدة جدا، توضح أن تقدما هاما قد أحرز في تنفيذ بعض التوصيات.

ومع ذلك، بالنظر إلى التهديد الذي ما زال يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمعظم الجماعات السكانية الضعيفة حول العالم، يجب أن نعترف بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. والواقع أن عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة وعدد ضحايا تلك الأسلحة لا يزالان عاليين بدرجة مفرطة. وفي أفريقيا، التي هي بلا شك إحدى أكثر المناطق تضررا بهذا الانتشار، تسمى تلك الأسلحة عادة بأسلحة الدمار الشامل بسبب آثارها المدمرة في العديد من مناطق الصراع وبسبب العدد الكبير من الضحايا الذين تودي بحياتهم يوميا، والمعاناة والآثار الأخرى التي تسببها للسكان المدنيين. وهذه الأسلحة تمثل أيضا تهديدا دائما لحفظة السلام، كما في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن عددا من حفظة السلام لقوا حتفهم في الأشهر الأخيرة.

وبالتالي لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تشكل تحديا كبيرا للسلام. والسيطرة على هذه الآفة تقتضي جهدا جماعيا من المجتمع الدولي، لأنه بسبب الروابط الوثيقة بين هذه الأسلحة والإرهاب والجريمة العابرة للحدود، لا يوجد بلد محصن من تهديدها.

وفي التوصيات الـ ١٢ قيد النظر، من الواضح أن أهم تقدم أحرز منذ اعتماد برنامج عمل عام ٢٠٠١ لا شك هو اعتماد الصك الدولي المتعلق بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحديدها. إذ يدعو ذلك الصك إلى التزامات جديدة يجب مراعاتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأحكام المتصلة بالتحديد والتعقب والتعاون الدولي. وكما قال الأمين العام في تقريره، إن فاعلية وأهمية هذا الصك ستتوقف على التزام الدول الأعضاء بتنفيذه تنفيذا كاملا.

وبلدي، شأنه شأن بعض الدول الأخرى، مع تقديره للتقدم الناتج عن اعتماد هذا الصك، يأسف لحقيقة أنه ليس ذا طابع إلزامي ولا يشمل أحكاما تتعلق بالذخائر. فالواقع أن الذخائر هي التي تمكِّن من الاستخدام المتواصل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبدون إمدادات الذخيرة، لا يمكن لتلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن تستمر في إحداث هذا الخراب الباعث على الأسى. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يركز مزيدا من الاهتمام على مسألة الذخائر هذه.

وللمنظمة الدولية للشرطة الجنائية دور هام في تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ونحن نرحب بالتقدم الذي تحقق فعلا، بمشاركة تلك المنظمة، في تطوير نظام دولي لتعقب الأسلحة والمتفجرات. ولن يمكن مناهضة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلا بضبط صارم للواردات والصادرات.

ولا تزال انتهاكات حظر الأسلحة تدعم استمرار حالات الصراع. ولذا يجب شجب مثل هذه الانتهاكات شجبا قويا. من أجل هذا، يؤيد وفدي توصيات الأمين العام بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات، خاصة منها تلك التي تفرض حظرا على البلدان والمناطق الخارجة من الصراعات المسلحة أو المنخرطة في الصراعات المسلحة فعلا أو التي تواجه تهديدا بوقوع تلك الصراعات. وكذلك يؤيد وفدي إنشاء آليات رصد للكشف عن حالات الانتهاكات المتعمدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب تمكين بعثات حفظ السلام ولجان الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن من التقدم بطلبات تتعلق بالتعرف على الأسلحة والذخائر التي اكتشفت خلال عملياتها أو التي جمعت في برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسياسات ضبط الصادرات بما فيها النصوص التي تقتضي إصدار شهادات المستخدم النهائي الموثقة تستحق منا إعادة النظر فيها. وعلينا في ذلك الصدد تشجيع الدعم الإقليمي لتقوية الرقابة على عمليات النقل الدولي للأسلحة الصغيرة.

وتؤيد الكونغو تقوية التعاون بين الدول على مختلف المستويات. ولذا نشارك بنشاط في تنفيذ الآلية ذات الصلة على مستوى دون إقليمي في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية لوسط أفريقيا. وبنفس الروح، نعيد تأكيد إعلان باماكو المتعلق بالالتزام بموقف أفريقي موحد بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها على نحو غير مشروع، وهو الإعلان الذي اعتمده في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها والاتجار بها، وكذلك بروتوكول نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن منع وضبط وخفض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.

من أجل هذا، فإن احترام الالتزامات التي اضطلع بها في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يتطلب جهدا جماعيا. وغالبا ما ينتهز أولئك العاملون بالاتجار غير المشروع فرصة أوجه القصور في التشريع والخلافات بين الدول وأوجه ضعف بعضها بشأن إدارة أراضيها. وفي ذلك الصدد، يجب إيلاء الأولوية لدعم القدرات الوطنية المتعلقة بالعمليات في مختلف المجالات بما في ذلك تطوير التشريع وتدريب ضباط إنفاذ القوانين وضبط الحدود وإدارة التخزين وتدوين السجلات والتوعية الشعبية. وذلك يتطلب مد يد المساعدة إلى الدول الأكثر ضعفا.

وترحب الكونغو بأن تقرير الأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة يؤكد ضمن أشياء أخرى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من الصراع. وينبغي التأكيد بوضوح على أن نزع السلاح لن يكون فعالا ودائما إلا إذا أعيد إدماج المحاربين القدامى في المجتمع وتمكينهم من استعادة وضعهم الاجتماعي والعثور على وظائف. لذا نؤيد فكرة اشتمال ولاية عمليات حفظ

السلام على نصوص محددة تتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتوضح تجربتنا الوطنية أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتطلب موارد كبيرة لا يمكن دائما تعبئتها على المستوى الوطني. وفي الوقت الحاضر، تقوم حكومة الكونغو، بمساعدة مختلف الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بوضع برامج لترع السلاح وإعادة التسريح والإدماج لقدامى المحاربين. وهدف تلك البرامج هو الحد من التداول غير المشروع بحوالي ٤٢ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النارية في أراضينا وإعادة إدماج ٢٥ ٠٠٠ من المحاربين في الحياة المدنية، بغية دعم السلام. وعلى هذا الأساس نود أن نرى درجة أكبر من انخراط المؤسسات المالية الدولية في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبصدد التوصية ٦ في تقرير الأمين العام على وجه الخصوص، يعتقد وفدي أنه ينبغي لنا أن نولي اهتماما خاصا بالصلات القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. لقد أوضح تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقرير الخبراء المعني بليبريا، من بين تقارير أخرى، الدور الذي يؤديه الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في استمرار الصراعات وتمويل النفقات العسكرية لقوات الثوار وتجنيد المرتزقة وما إلى ذلك. ونود أن يعتمد المجلس تدابير أشد قوة في هذا الشأن بما في ذلك تنفيذ الجزاءات الموجهة ورصدها وذلك لقطع الصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وفي الختام، يشكل برنامج الأمم المتحدة للعمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الأساس الحقيقي لمناهضة انتشار تلك الأسلحة. وتأمل أن يسهم المجلس بإجراءاته في الاستعدادات للمؤتمر الاستعراضي المحدد عقده في تموز/يوليه والذي سيكون فرصة لقياس مدى التقدم في هذا الميدان.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم جلسة اليوم. إن انشغال المجلس للسنة السادسة على التوالي بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يوضح خطورة الأمر والأهمية التي يوليها المجلس لهذا الأمر.

أود أن أرحب بوجود وزير خارجية بيرو بيننا، وأشكر كذلك السيدة هوبي، الموظفة المسؤولة عن إدارة نزع السلاح على عرضها الممتاز لتقرير الأمين العام، وكان عرضا واضحا وشاملا.

وتؤيد اليونان البيان الذي سيقدمه بعد قليل الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أؤكد النقاط التالية.

لقد أسهم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة إسهاما بالغا في الانتشار غير المحدود لتلك الأسلحة. ويقدر عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما يزيد على ٦٤٠ مليون قطعة من تلك الأسلحة في كل أرجاء العالم. وتمتلك منظمات الجريمة عبر الوطنية أو الأطراف الفاعلة من غير الدول بشكل غير قانوني بضعة ملايين من تلك الأسلحة. ويؤدي هذا الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى بلوغ مجموع ضحاياها ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية ويشكل تهديدا بالغا للسلم والأمن الدوليين. ولقد شهدنا آثارها في زعزعة الاستقرار

في دول بل وفي مناطق بأجمعها أحيانا. وتسهم بصورة كبيرة في ازدياد الصراعات شدة، وتعرقل برامج الإغاثة وتقوض مبادرات السلام وتزيد من المعاناة الإنسانية وتعطل التنمية الاقتصادية.

وتعتبر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من بين أدوات الحرب الأعظم انتشارا. والحصول عليها سهل ولا ضابط عليها تقريبا. وبغية الحد من المشكلة، اعتمدت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. لقد أحرز تقدم في بعض جوانب البرنامج، بينما ظل الوضع في جوانب أخرى منه راكدا. لذا نتوقع أن يتم تقييم كامل لتنفيذه خلال المؤتمر الاستعراضي الأول لبرنامج العمل.

لقد شكل اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها خطوة هامة إلى الأمام، ومن المشجع أيضا أن الجمعية العامة، في نفس القرار لعام ٢٠٠٥، أذنت بانعقاد فريق الخبراء الحكوميين الذين نأمل أن يؤدوا إلى تحقيق تقدم نحو تنظيم السمسرة في الأسلحة في آخر الأمر. والسماسرة الذين يقومون بعملهم حاليا في معظم البلدان بدون أي تنظيم هم مسؤولون بدرجة كبيرة عن تحويل الأسلحة إلى جهات غير مشروعة بما في ذلك النقل إلى مناطق صراع، حتى في انتهاك لقرارات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن أحيانا، أو توجيه الأسلحة إلى دول تحدث فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ومن أجل أن تكون مناهضة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة فعالة يجب أن تتوسع لتشمل أيضا الذخيرة. وبدون الذخيرة، تصبح الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عديمة النفع. ولا يمكننا أن ننظم مكونا واحدا بدون تنظيم المكون الآخر.

إن البلدان، في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، بحاجة إلى أن تستخدم بشكل قانوني الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لقواتها المسلحة وللشرطة. ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يتجاهل حقيقة أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجري في بعض الحالات، بالرغم من انه يقصد بها الاستخدام القانوني، تحويلها إلى المتلقين غير القانونيين. ووسيلة مكافحة تلك الثغرة في نظامنا تتمثل في اعتماد شهادات المستخدم النهائي. ووضع كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أحكاما ذات صلة . ويحدونا الأمل في التمكن من استخدام ذلك التدبير بشكل عام وتطبيقه بوصفه وسيلة مفيدة لكبح التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونؤيد الاهتمام المتزايد الذي أولاه مجلس الأمن مؤخرا لمسألة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. و التأثير الإنساني والإنمائي للتصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها سيتم خفضه بقدر كبير من خلال اعتماد تدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي ستسهم كثيرا في تحقيق استقرار المناطق التي مزقتها الصراعات. وبالتالي، ينبغي إدخال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفها جزءا من اتفاقات السلام بعد انتهاء الصراع ومن استراتيجيات التنمية.

كما يتعين أن تتخذ تدابير لضمان الامتثال الصارم لعمليات الحظر والجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة في مناطق الصراع. وينبغي للمجلس ألا يدخر جهدا لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تحديد الصلات المحتملة بين الاتجار غير المشروع بها والاستغلال غير

المشروع للموارد الطبيعية والموارد الأخرى. وعدم التسامح إطلاقا مع المهربين لا بد أن يشكل القاعدة، نظرا لأن التهريب يؤجج الصراعات من خلال تمويلها بشكل غير قانوني.

وغني عن القول إنه ينبغي للبلدان أن تمارس ضبط النفس حينما تقوم بالتصدير إلى مناطق الصراعات، حتى إن لم يفرض بعد حظر للأسلحة. ومن واجبنا ومسؤوليتنا بصورة مشتركة أن نساعد على تنظيم ومراقبة تلك الأسلحة المفضلة في العديد من الصراعات الدائرة في جميع أرجاء العالم.

وفي الختام، نحن نفضل اعتماد مشروع قرار ذي صلة ونأمل أن تستكمل المفاوضات قريبا وان يتمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة ونشكر الأمين العام على تقريره عن الأسلحة الصغيرة.

وننوه بمشاركة وزير خارجية بيرو، السيد أوسكار مورتوا، في جلسة اليوم، ونشكر الموظفة المسؤولة عن إدارة شؤون نزع السلاح على إحاطتها الإعلامية الموضوعية بشأن هذه المسألة.

إن الاتحاد الروسي ناصر باستمرار زيادة الدور التنسيقي للمنظمة في التصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويحظى منع الانتشار غير المشروع لتلك الأسلحة بأهمية خاصة في سياق مكافحة الإرهاب وتخفيف تأثير الصراعات المسلحة.

ونعتبر أن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في تموز/يوليه، يكتسب أهمية كبيرة. ونؤمن بان برنامج العمل، على النحو الذي يبينه اسمه بالذات، يرمي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وللأسف، من الواضح انه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في ذلك المجال. وبالتالي، نرى أن من المبكر جدا النظر في توسيع نطاق برنامج العمل ليشمل رصد النقل غير القانوني للأسلحة، لان مثل ذلك الاقتراح يتجاوز إطار البرنامج. وبالرغم من أننا لا نعارض مناقشة الإمداد القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نؤمن بأنه تلك المناقشة ليست مقبولة إلا في الحالات التي ستخدم فيها بشكل مباشر غرض مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

ونرى أن احد التحديات الرئيسية الماثلة أمام المجتمع الدولي في التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتمثل، قبل كل شيء، في تنفيذ أحكام برنامج العمل التي تسعى إلى زيادة فعالية التشريعات الوطنية في ذلك المجال والى تعزيز التعاون الإقليمي الرامي إلى إيجاد وسائل محددة وعملية لمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

وبغية منع انتقال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من التجارة القانونية إلى الاتجار غير المشروع بها، يلزم اتخاذ التدابير الوطنية التالية.

أولا، لا بد أن نحد من عدد الوسطاء في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وان ننشئ أنظمة واضحة للدولة لتنظيم أنشطة السمسرة في ذلك المجال.

ثانيا، يلزم أن نحظر إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الهياكل والمنظمات غير التابعة للدول،

على النحو الذي يجري حاليا في ما يتعلق بمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تنفيذ ضوابط من جانب الدول المصدرة بشأن كيفية احترام الهيئات المأذونة في الدول المستوردة لالتزاماتها المتعلقة بالاستخدام السليم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستوردة، بما في ذلك القيام بعمليات تفتيش عشوائية لظروف تخزين الأسلحة المستوردة.

كما أود أن استرعي اهتماما خاصا إلى احد المصادر الواضحة للأسلحة غير المشروعة - وهو تصنيعها ونقلها بدون تراخيص أو إذن من بلد المنشأ إلى المصنع أو المالك للتكنولوجيا بغية إنتاج تلك الأسلحة.

وفي العديد من المناسبات، نظر مجلس الأمن في مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ما يتعلق بحالات الصراع المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويناصر الاتحاد الروسي اتخاذ تدابير قوية وفعالة في الحالات التي توفر فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للجماعات المسلحة غير القانونية. وتؤكد تجربتنا في تنفيذ فرض عمليات الحظر على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالات الصراع على فعالية تلك التدابير التي يتخذها مجلس الأمن. ويكتسب أهمية أولية رصد التمسك بعمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن، وزيادة فعالية الضوابط، والتحقق من انتهاكات عمليات الحظر.

إن تجربتنا في تسوية الصراعات أظهرت على نحو مقنع الصلة المباشرة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية، ومشاركة الجنود الأطفال في الصراعات، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي، والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

وأصبح من الواضح بشكل متزايد أننا لا بد أن نمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - وخاصة في أخطر أشكالها - من أن تقع في أيدي الإرهابيين.

ونؤمن بان من المهم إيلاء اهتمام خاص لاتخاذ تدابير ملموسة لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المراحل الوقائية ومراحل ما بعد تسوية الصراعات. وفي ذلك الصدد، فإن تجربة المنظمات الإقليمية بالغة الأهمية ومفيدة.

السيدة ولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة اليوم، وأتشاطر الترحيب بوزير خارجية بيرو للمشاركة في مناقشاتنا.

كما أود أن أشكر السيدة هانيلور هوبي على عرضها لتقرير الأمين العام.

إن التدفق غير المشروع للأسلحة، مثل الأسلحة الصغيرة، إلى مناطق الصراعات والدور الذي تضطلع به في تفاقم الأزمات الإنسانية أمران واضحان في دارفور، في السودان. فلقد أدت تدفقات الأسلحة غير القانونية من جيران السودان وعبر حدوده النفيذة إلى تأجيج أعمال العنف والفظائع، وأسفرت عن أكثر من مليونين من الأشخاص المشردين داخليا، وسببت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وما انفكت الولايات المتحدة ومجلس الأمن ينشطان في مناشدة الأطراف في السودان التمسك بوقف إطلاق النار والعمل بسرعة على التعجيل في محادثات السلام التي تجري في أبوجا. ولا يمكنني التشديد بشكل كاف على أن عمليات حظر الأسلحة توفر أحد أهم الآليات التي يتم القضاء من خلالها على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويشكل التصدي للاتجار العالمي غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مبادرة هامة ينبغي للدول – وفي الواقع يجب عليها – أن تتناولها بسبب تأثيراتها الواسعة النطاق. ويمكن استخدام الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتفاقم الصراعات، وتهديد السكان المدنيين في مناطق الصراعات، وتعريض عمل قوات حفظ السلام وموظفي تقديم المساعدة الإنسانية للخطر، والعمل إلى حد كبير على جعل إعادة البناء الاقتصادي والسياسي للمجتمعات التي مزقتها الصراعات أمرا معقدا.

إن تخفيف حدة هذه المشاكل يخدم مصالحنا جميعا. ونحن نعتبر أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة العسكرية ذاتها التي تسهم في استمرار العنف والمعاناة في مناطق الصراع في أنحاء العالم. وإننا نفصل هذه الأسلحة العسكرية عن الأسلحة النارية، كبنادق الصيد والمسدسات التي بحوزة العديد من المواطنين في بلدان عديدة. وغرض هذا الاجتماع مواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو ما ينبغي أن يكون مصدر قلق مشروع.

وتعتقد الولايات المتحدة أن أفضل وسيلة فعالة لمنع وقوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي المجرمين هي التنفيذ الوطني الصارم لضوابط الواردات والصادرات، واعتماد قوانين فعالة بشأن السمسرة، وسلامة تخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدمير الفائض من هذه الأسلحة.

وتملك الولايات المتحدة أشد وأقسى نظام في العالم لتنظيم تصدير الأسلحة. وجميع صادرات الولايات المتحدة من أدوات وخدمات الدفاع، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كالبنادق الأوتوماتيكية والمدافع الرشاشة، والصواريخ النارية المحمولة، ومنظومات الصواريخ، ومدافع الهاون الخفيفة، ينبغي أن توافق عليها وزارة الخارجية. وجميع المعاملات مشروطة بتصريح من الولايات المتحدة لكي تتم إعادة تصديرها. وفي ما يتعلق بالصادرات والواردات، ترصد الولايات المتحدة بشكل وثيق جميع عمليات النقل وتحقق في العمليات المشبوهة بصورة متكررة.

إن الولايات المتحدة تعمل بنشاط على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد شجعنا على التحلي بالشفافية والمزيد من المسؤولية في نقل الأسلحة التقليدية، وعملنا لأجل منع تكديسها على نحو مزعزع للاستقرار من خلال منتديات مثل ترتيب واسنار. ونحن نقدم مساعدات ثنائية، مالية وتقنية، لمساعدة البلدان في تطوير ضوابط وطنية للتصدير والاستيراد، وتحسين الأمن على الحدود لمكافحة مهربي الأسلحة ولضبط وتدمير المخزون غير المشروع من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق الكثيرة التعرض للصراعات.

ومنذ عام ٢٠٠١ ساعدت الولايات المتحدة في تدمير ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأكثر من ٨٠ مليون طلقة ذخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٣، ساعدنا في تدمير ما يزيد على ١٨ ٠٠٠ منظومة دفاع محمولة في ١٧ بلدا، ودعمنا بقوة مبادرات لتشجيع الامتثال للضوابط المعززة لمنظومات الدفاع المحمولة في المنتديات المتعددة الأطراف، مثل ترتيب واسنار، ومنتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وغيرها. ومنذ عام ٢٠٠٠، قدمت الولايات المتحدة مساعدات تقنية إلى ما يزيد على ٢٠ بلدا في مجال تأمين وإدارة مخزون الأسلحة، وساعدت بلدانا عديدة في مختلف مناطق العالم في جهودها لتحديد وتعقب الأسلحة النارية التي مصدرها الولايات المتحدة وجرى استخدامها في أنشطة إجرامية، بما فيها عمليات إرهابية.

وفي عام ٢٠٠١، اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمواجهة المشاكل الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما زالت الولايات المتحدة تؤيد بدون لبس المواقف التي عبرت عنها في بياناتها الرسمية في ذلك الاجتماع، وما زالت تواظب على تنفيذها منذ ذلك الوقت. وقد عملنا بحزم منذ عام ٢٠٠١ مع دول عديدة تحضر اجتماع اليوم من أجل الامتثال لأحكام برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومن الضروري أن نواصل التركيز على الوفاء بالالتزامات التي قطعت في عام ٢٠٠١، بدون أن يتحول اهتمامنا من خلال العودة إلى مناقشات قديمة أو الاستجابة إلى مسائل مظهرية تتجاوز أغراضنا الأساسية.

وقد أبدت الولايات المتحدة التزامها المستمر بإيجاد وسائل عملية وفعالة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الضوابط الصارمة المفروضة على التصدير والاستيراد والمساعدات الهامة التي قدمناها إلى الدول الأخرى. وما زلنا على استعداد لمواصلة تقديم ذلك الدعم، ونهيب بالآخرين أن يقدموا مساعدات مماثلة.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكرا، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا. ونرحب ترحيبا حارا بحضور وزير خارجية بيرو.

بطبيعة الحال، يؤيد وفدي بالكامل البيان الذي سيدلى به ممثل النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

سأقتصر في حديثي اليوم على بعض الملاحظات. وسأتطرق أولا إلى السياق، وبعد ذلك سأقدم مقترحات ثلاثة.

في ما يتعلق بالسياق، أود القول إنه منذ بداية التسعينات، وفي أعقاب اتفاقية أوتاوا الخاصة بالألغام المضادة للأفراد، بدأنا نفكر بالأسلحة الصغيرة. وكان ذلك أساسا بفضل مبادرة البلدان الأفريقية، وأفكر هنا في مالي بشكل خاص. ومنذ ذلك الوقت، ولحسن الطالع، قام المجتمع الدولي بتطوير عدد من التدابير والصكوك. وتؤدي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورا هاما، ويدعم الاتحاد الأوروبي هذا الدور، وقد اعتمد استراتيجية خاصة به. إن حديث وزير خارجية بيرو حول ما يحدث في أمريكا اللاتينية قد أثار انتباهي.

وأعتقد أن تلك المبادرات الإقليمية تكمل أو تعزز ما نقوم به على المستوى العالمي. وفي ذلك الصدد، يؤدي برنامج عمل الأمم المتحدة دورا أساسيا بصورة جلية. وأود أن أشكر السيدة هانيلوري هوبي على تقريرها حول هذا الموضوع. إن الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل خطوة هامة جدا. وباختصار، هناك جهد جماعي، ويجري العمل من أجل إنشاء نظام. وسيكون ذلك الجهد، بدون شك، أمرا معقدا جدا لأن المشكلة معقدة جدا.

وملاحظتي الأخيرة حول السياق هي أننا نشهد بشكل متزامن، يوما بعد يوم، لدى النظر في المسائل المعروضة على مجلس الأمن، أهمية، وربما أقول أهمية متزايدة، لمسألة الأسلحة الصغيرة في إطار الأزمات التي نعالجها. وقد أشار بعض الزملاء الأفارقة إلى ذلك. وأشارت السفيرة ولكوت ساندرز أيضا إلى قضية دارفور.

إذاً ما العمل؟ اسمحوا لي بأن أقدم إلى المجلس مقترحات ثلاثة.

المقترح الأول يتمشى مع النظام الدولي الذي يجري إنشاؤه بصورة تدريجية. ونعتقد أن الوقت قد حان لإحكام

المزيد من السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الشأن، نؤيد إبرام معاهدة حول تجارة الأسلحة على أساس المقترح المقدم من المنظمة غير الحكومية أوكسفام. ونعتقد أن المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل الذي سيعقد بعد عدة أسابيع سيكون فرصة لمناقشة هذه المسألة من جديد. وفي حقيقة الأمر، ينبغي أن ننتهز فرصة انعقاد اللجنة الأولى في الخريف من أجل البدء بعملية المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية.

أنتقل الآن إلى المقترح الثاني. عندما ننظر بشكل محدد في ما يحدث في مجلس الأمن بشأن كل من الأزمات التي نعالجها – وبصفة خاصة عندما ننظر في عمل لجان رصد الجزاءات – يتبين لنا أن هناك مشكلة أساسية، مشكلة عملية تبرز في كل مرة، وهي مشكلة النقل، بما في ذلك النقل الجوي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه مشكلة تصعب جدا معالجتها، لأن هناك، بطبيعة الحال، تجارة قانونية، ولأن هناك أحيانا افتقارا إلى القواعد، أو لأن هناك قواعد ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى. ويوجد أيضا تباين في مستوى قدرات الدول على إدارة مجالها الجوي. وباختصار، إنها مشكلة تصعب معالجتها إلى حد كبير من الناحيتين القانونية والتقنية. ولكن، في نفس الوقت، تدل خبرتنا على أن الوقت قد حان لمعالجتها. ونقترح، ضمن إطار الاتحاد الأوروبي وفي سياقات أخرى، الشروع في عملية تفكير في الأبعاد المختلفة لهذه المشكلة. غير أن الإرادة السياسية مطلوبة أيضا، وأعتقد أننا في هذا الصدد نحتاج إلى الاستفادة من التجربة العملية للجاننا، على سبيل المثال اللجنتان المعنيتان بليبريا وبجمهورية الكونغو الديمقراطية، اللتان قدمتا ملاحظات مفيدة جدا عن المسألة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أنتقل إلى المقترح الثالث. لقد أظهرت تجربة مجلس الأمن هنا مرة أخرى أننا، في نهجنا تجاه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لم نعد نميز بوضوح بين الاتجار نفسه والبيئة التي يجري فيها الاتجار، لا سيما في ما يتعلق بتمويله.

فكيف تم تمويل الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبريا وسيراليون؟ من الواضح أنه تم عن طريق الاتجار بالماس والموارد الطبيعية الأخرى. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية كان نهب الموارد الطبيعية هو الذي يغذي هذا الاتجار غير المشروع. لذلك نعتقد أننا بحاجة إلى استخلاص الدروس هنا، وأننا، في المراحل المقبلة من جهودنا لمكافحة بلاء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجب علينا – كما ذكر ممثل الكونغو في وقت سابق – أن نوضح بصورة متزايدة الصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في نهب الموارد الطبيعية وتمويل هذا الاتجار.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن تقديري لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة جدا؛ وللوزير مورتوا دي رومانا، ممثل بيرو، على حضوره ومشاركته؛ وللسيدة هانلور هوبي على عرضها تقرير الأمين العام. وسيكون التقرير، الذي يحدد بفعالية كلا من التقدم المحرز في مجال الأسلحة الصغيرة خلال فترة تتجاوز العام بقليل والتحديات التي يجب التصدي لها في المستقبل، بمثابة مرشد توجيهي قيّم لمساعينا في المستقبل.

منذ أن ناقش المجلس هذه المسألة آخر مرة، في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، تحققت بعض المنجزات الملحوظة. وأبرز هذه المنجزات كان، وبعد مناقشة طويلة وجهود مضنية من جانب الفريق العامل المفتوح باب العضوية في حزيران/يونيه الماضي، اعتماد صك دولي عن وسم وتعقب الأسلحة. ومن دواعي سروري أن أقول إنه على الرغم من

بعض الآراء المتباينة، فقد تم في نهاية المطاف اعتماد الصك بتوافق الآراء.

وأود أن أشيد بالسفير انتون ثالمان، ممثل سويسرا، على رئاسته القديرة. فقد أظهر صبرا ومثابرة هائلين في التوفيق بين المواقف المختلفة للدول الأعضاء. والفضل يعود أيضا إلى الدول الأعضاء، التي أظهرت المرونة اللازمة لاختتام عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وينبغي للدول من الآن فصاعدا أن تعمل بثبات لكفالة التنفيذ التام للصك.

والحدث الهام الآخر الذي حصل في العام الماضي هو عقد اجتماع الدول الثاني الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد ساهمت الرئاسة النشطة للسفير باسي باتوكاليو، ممثل فنلندا، مساهمة كبيرة في سير المداولات بصورة سلسة جدا.

ويكتسي هذا العام أهمية كبيرة في سياق الجهود المبذولة لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. أولا وقبل كل شيء، المؤتمر الاستعراضي الأول من المقرر عقده في نهاية حزيران/يونيه. وسيمنح ذلك الحدث الهام فرصة للدول الأعضاء لإلقاء نظرة شاملة على حالة تنفيذ برنامج العمل المعتمد في عام ٢٠٠١ ولتحديد مسار العمل في المستقبل.

ورغم أننا كنا محظوظين بقدر كاف لنشهد التطورات التي ذكرتها، فضلا عن التطورات الأخرى الموصوفة في تقرير الأمين العام، فإننا جميعا نعلم أنه لا يزال هناك عدد من المسائل المعلقة التي يتعين معالجتها. واليابان، إذ تسلم بعظم المهمات المترتبة على المؤتمر الاستعراضي، ستقدم دعمها التام للسفير براساد كرياوسام، الممثل الدائم لسري لانكا والرئيس المعين للمؤتمر، وذلك في المرحلة التحضيرية وفي المؤتمر نفسه على السواء.

وتؤيد اليابان الرأي بأنه في سياق الجهود المبذولة لإحراز تقدم ملموس في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ينبغي للجهود المبذولة لأجل وضع القوانين الدولية وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالأسلحة الصغيرة على الأرض أن تعزز بصورة متوازية. وليس من الممكن إحراز تقدم حقيقي في هذه المسألة إلا عن طريق بذل جهود متوازنة في كلا المجالين.

وفي ما يتعلق بجهود وضع القوانين، نتطلع إلى المناقشات التي من المقرر أن يجريها فريق الخبراء الحكوميين بشأن السمسرة عندما سيُنشأ عقب المؤتمر الاستعراضي. وتأمل اليابان أن يصدر الفريق تقريرا جيدا يقدم صورة شاملة عن الحالة الراهنة، كي يتمكن المجتمع الدولي من أن يعالج على نحو أفضل المشكلة التي يواجهها.

إضافة إلى ذلك، تعتقد اليابان، بصفتها دولة غير مصدرة للأسلحة من حيث المبدأ، أن من الضروري للدول الأعضاء أن تقوي السيطرة على نقل الأسلحة، بهدف كبح الاتجار غير المنظم بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى ذلك الصعيد، يسر وفدي أنه تم اتخاذ بعض المبادرات المشجعة، وأن اليابان ستواصل الاشتراك بنشاط في المناقشات ذات الصلة.

إن تعزيز المشاريع في الميدان يتسم بنفس أهمية جهود وضع القوانين الدولية. وبغية التعامل بفعالية مع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مطلوب من السلطات الوطنية والعامة في البلدان المتضررة أن تنفذ وتعزز تلك القواعد. وما فتئنا نولي اهتماما كبيرا للأوضاع القائمة في هذا المجال. وفي ذلك الصدد، فإن المطلوب هو المساعدة في جمع وتدمير الأسلحة وفي تنمية قدرة السلطات الوطنية والمحلية.

إن تنفيذ المشاريع على الأرض يكتسي أقصى الأهمية. وترى اليابان أن الخبرات والتجارب المكتسبة من تنفيذ المشاريع في الميدان يمكن مشاطرتها وينبغي مشاطرتها على نطاق واسع مع البلدان والمناطق الأخرى. وفكرة جمع أفضل الممارسات تستند إلى ذلك المعتقد. وفي هذا الصدد، ولئن كان عدد من المشاريع قد نفذها أفراد من المجتمع المدني، إلا أن مشاركة المنظمات غير الحكومية التي انخرطت في تلك الأنشطة أمر لا غنى عنه وينبغي تشجيعه. وترحب اليابان بإدراج هذا الموضوع باعتباره جزءا من برنامج العمل المؤقت للمؤتمر الاستعراضي المقبل، وتأمل أن تعزز الممارسة فهم أهمية الدروس المستخلصة.

ويحدونا كبير الأمل أن يواصل مجلس الأمن إيلاء اهتمامه لهذه المسألة الشاملة في مجال السلام والأمن الدوليين. ونود أن نطلب إلى الأمين العام أن يواصل تزويدنا بآخر التقارير عن التقدم المحرز حيثما يرى ذلك ضروريا.

أخيرا، أقدر الجهود التي بذلتموها، السيد الرئيس، وفريقكم للتوصل إلى صياغة نص تعتقد اليابان أن المجلس سيتمكن من اعتماده قريبا. وسيواصل وفدي العمل بروح بناءة مع الوفود الأخرى لحسم المسائل المعلقة.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): نشارك الآخرين في الترحيب بوزير خارجية بيرو في المجلس وفي إزجاء الشكر للسيدة هوبي على إحاطتها الإعلامية. وأود أيضا أن أعرب عن تأييد وفدي لبيان الاتحاد الأوروبي، الذي سيدلي به ممثل النمسا في وقت لاحق.

إن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها يجب أن تمثل أولوية رئيسية لمجلس الأمن.

ويمثل انتشار الأسلحة الصغيرة وتوفرها تحدياً خطيراً لصون السلم والأمن الدوليين من خلال تأجيج التوترات الكامنة، وتفاقم الأزمات وعرقلة جهود بناء السلام. ونرحب بإجراء هذه المناقشة اليوم باعتبارها فرصة هامة للمجلس لكي يناقش كيف يمكنه أن يعزز جهوده للتعامل مع تلك المشكلة، على الأقل في أفريقيا. كما نشكر الأمين العام على تقريره المقدم إلى المجلس.

غير أن المجلس ليس سوى جهة واحدة من الجهات المطلوب منها أن تتعامل مع آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فتقاطع المسارات المتعددة الأوجه للتزويد بالأسلحة عبر أركان المعمورة وتنوع الدوافع الكامنة وراء طلب تلك الأسلحة يجعل الحلول التي ينادي بها هذا الطرف أو ذاك منقوصة في أفضل حالاتها. ولا بد أن تتضافر جهود المجلس مع العديد من الأطراف الفاعلة الأخرى، فلكل منها ميزة نسبية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية وفي مختلف المجالات – الأمنية والقانونية والسياسية والإنمائية.

واسمحوا لي أن أتقدم بعدد من الملاحظات في إطار مجالات عمل ثلاث. فالحدث الأساسي في مجال الأسلحة الصغيرة هذا العام سيتمثل في مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، والذي يعقد هذا الصيف. والحفاظ على موقع هذا البرنامج باعتباره الصك العالمي الرئيسي لاتباع نهج شامل يقتضي إجراء استعراض استشرافي طموح، والمعيار الأساسي للنجاح هو قدرته على أن يكون حافزاً لاتخاذ إجراءات متعددة الأطراف وثنائية عملية المنحى.

وفي هذا الصدد، ترحب الدانمرك بالصك المتعلق بوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها، وإن كنا نفضل لو كان الصك ملزماً قانونياً. ونشجع على بذل جهد عازم إزاء عملية السمسرة، ونؤيد بقوة الجهود الرامية إلى

البدء في مفاوضات حول معاهدة للاتجار بالأسلحة. ونطالب باتخاذ إجراءات بشأن تحديد الأسلحة في مؤتمر الاستعراض.

والجمعية العامة، وليس مجلس الأمن، هي محط هذه المبادرات. وثمة حاجة ملحة لإحراز تقدم خلال السنوات القادمة للتعويض عن الفشل الذريع المتمثل في عدم تعرض الوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع القمة الرفيع المستوى المنعقد في الصيف الماضي لمسألة نزع السلاح. وينبغي للمجلس أن يسعى إلى تعزيز تعاونه مع الجمعية العامة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، مع الاحترام الكامل للولاية الهامة المناطة بالجمعية العامة في ذلك الميدان.

وفي هذا الصدد، من الواضح أن المعاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة ستعزز بشكل كبير فعالية عمليات الحظر على الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن. وبالنسبة للمجلس، فإن عمليات الحظر تلك أداة رئيسية لمواجهة التهديد الذي تمثله الأسلحة الصغيرة. وبينما أحرز المجلس تقدماً في إنفاذ عمليات حظر الأسلحة في الوقت الملائم، علينا أن نستكشف السبل الكفيلة بتنفيذها ورصدها على نحو أفضل.

وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع إجراءات المجلس واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد من ينتهكون الجزاءات. والمجلس، من جانبه، يمكن أن ينفذ جزاءات مستهدفة، مثل ما يتبع في حالات حظر السفر ضد من ينتهك عمليات الحظر من أفراد أو كيانات. ولكي نحصل على صورة أكمل للتدفقات المالية المعنية، ينبغي للمجلس، كما ذكر زميليَّ الكونغولي والفرنسي، أن يطلب مراجعات وتحليلات بشأن الأموال التي تنقل في مجال الاتجار في الأخشاب والمعادن والكاكاو وغير ذلك من السلع الأساسية التي يشتبه بتمويلها لتدفقات الأسلحة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن نوفر لحفظة السلام الولايات والموارد الضرورية لمساعدتهم في رصد عمليات الحظر. ويمكن تحقيق استفادة كبيرة في كل تلك المجالات من خلال دراسة متأنية للدروس المستفادة من نظم الجزاءات ضد ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، على سبيل المثال.

وكثيراً ما تسود ظروف صعبة في مجتمعات تغمرها الأسلحة الصغيرة. ومن بين تلك الظروف انهيار سيادة القانون، وغياب مؤسسات الدولة الناجعة، وتفشي البطالة على نطاق واسع، وانتشار الجريمة والإفلات من العقاب. والتعامل مع الأسباب الجذرية من هذا القبيل، وتخفيض الطلب على الأسلحة على نحو فعال هو السبيل الوحيد لنجاحنا في وضع حد لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمد الطويل.

وبالنظر إلى الصلة بين الأمن والتنمية، لا بد للمجلس أن يساعد على ضمان تمويل دورة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالكامل ودفع عجلة التعاون الإقليمي بين عمليات السلام بغية التصدي للتحديات التي يمثلها المرتزقة عبر الحدود. وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات المستضعفة، مثل النساء والأطفال، يجب أن يشكل جزءاً أساسياً من الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. ولجنة بناء السلام ستقوم بدور استراتيجي في ذلك الشأن.

وختاماً، فإن الدانمرك يحدوها وطيد الأمل أن يتمكن المجلس عما قريب من اعتماد قرار يحدد التزامنا القوي بالتعامل مع الآفة الفتاكة المتمثلة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار ولاية المجلس. ولا نرى سبباً لمزيد إبطاء في هذا الصدد.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام المتمثل في الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة. ونظراً لفداحة الخسائر البشرية الناجمة عن استعمال الأسلحة الصغيرة كل عام، والأخطار التي تمثلها تلك الأسلحة للسلام والاستقرار في مختلف البلدان والمناطق، فهي تعد إحدى المشاكل الأكثر إلحاحاً التي تواجه الأمن العالمي اليوم.

ونشكر السيدة هوبي على عرضها لتقرير الأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة، الذي يعطي نبذة شاملة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الاثنتي عشرة التي وردت في تقريره المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وسلوفاكيا تؤيد تماماً البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للنمسا باسم الاتحاد الأوروبي بعد قليل. لذلك، سأُقصر بياني على بعض الملاحظات.

إن الآثار والعواقب المترتبة على انتشار الأسلحة الصغيرة تبعث على القلق البالغ. وفي بعض المجتمعات، يُحدِث ذلك حلقة مفرغة من العنف والجريمة مما يؤثر على كل السكان في حلقة لا تنتهي، ويفضي إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك استغلال الأطفال واستخدامهم جنوداً. ونلاحظ مع القلق أيضاً تلك الصلة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الموارد والاتجار بالأسلحة على نحو غير مشروع.

وفي هذا الصدد، نرى أن على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات أكثر فعالية للتعامل مع تلك المسائل. ونؤيد بقوة كل الإجراءات المتخذة في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعتقد أنه إذا ما نفذت جميع الدول الأعضاء تلك الإجراءات، سيخفف ذلك كثيراً من الأثر السلبي للأسلحة الصغيرة على المدنيين والمجتمعات في جميع أنحاء العالم ويسهم في منع الاتجار غير المشروع بها.

ونلاحظ بعين الرضا استمرار التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج العمل. ومع ذلك، من الواضح أن ثمة مجالاً لتنفيذ أوسع نطاقاً. ونحث الدول الأعضاء كافة على أن تبدي إرادة سياسية أقوى لتعزيز هذا الصك العالمي.

ونرى أن مؤتمر الاستعراض الخمسي الشامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، الذي سيعقد هذا الصيف، سيكون فرصة هامة للدول لكي تناقش مدى التقدم المحرز في تنفيذ ذلك الصك، كما نأمل أن يتم خلاله اعتماد خطة عمل شاملة للمستقبل. ونرحب كذلك باعتماد صك دولي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ومع أن هذا الصك غير ملزم قانوناً، إلا أنه خطوة مهمة على طريق تنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١.

إن عمليات الحظر على الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة تشكل أداة متعددة الأطراف مهمة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي للاستجابة للصراع المسلح وانتهاكات الأعراف الدولية. ونهيب بالدول الأعضاء كافة احترام جميع قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، بما في ذلك القرارات التي تفرض حظراً على الأسلحة. ولأن عمليات حظر الأسلحة الإلزامية التي تفرضها الأمم المتحدة ملزمة قانوناً، نرى أن على الدول الأعضاء كافة أن تُجرِّم انتهاكها في تشريعاتها الوطنية. فسلطة مجلس الأمن والأمم المتحدة قد تقوض على نحو خطير جراء الانتهاكات المستمرة لعمليات الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة وإفلات المنتهكين من العقاب. وملاحظات أفرقة الخبراء والرصد المتعاملة مع تلك العمليات في مختلف البلدان تشير بوضوح إلى أن الانتهاكات في هذا المضمار تتم بشكل واسع النطاق وبصورة منهجية. ونرى أن على مجلس الأمن ألاَّ يتوانى عن استخدام إجراءات قهرية ضد الدول الأعضاء أو الكيانات التي تتعمد انتهاك عمليات الحظر تلك.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعزز مجلس الأمن التزامه بإيجاد طرق عملية وفعالة لمواصلة النهوض بتصميم أنظمة فرض الحظر على الأسلحة ومراقبتها وجوانب الامتثال لها. ونرحب في هذا السياق بمشروع القرار الذي أعده وفدكم يا سيدي الرئيس ونؤيده. ونحث المجلس على اعتماده في أسرع وقت ممكن.

ويتزايد الاعتراف في أعمال مجلس الأمن بآثار الأسلحة الصغيرة المزعزعة لاستقرار المجتمعات بعد انتهاء الصراعات. ويتمثل جزء جوهري من نجاح المراقبة للأسلحة الصغيرة في البلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع في وجود قطاع أمني حسن الإدارة يضم مؤسسات مدنية وسياسية وقضائية وأمنية.

وأما فيما يتعلق بالولايات التي يمنحها المجلس لعمليات حفظ السلام، فينبغي أن يواصل تعزيز الأحكام المتعلقة بترع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن تدابير جمع الأسلحة غير المشروعة والفائضة وتدميرها. ونرى أنه يجب الاضطلاع ببرامج فعالة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كعنصر رئيسي في أي استراتيجية لما بعد انتهاء الصراع.

وختاما، أود أن أؤكد موافقتنا على ملاحظة الأمين العام الواردة في تقريره فيما يتعلق بضرورة تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة في إعداد سياسة متسقة وشاملة للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي رأينا أن زيادة التفاعل والتعاون بين الدول، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومع الأمم المتحدة، في التصدي لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة ينبغي أن تشكل أيضا جزءا هاما من تلك السياسة الشاملة. وتقف سلوفاكيا على أهبة الاستعداد للمساهمة في تلك الجهود ودعمها.

نانا إفاه – أبنتينغ (غانا) (تكلمت بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في توجيه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه المناقشة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما نود أن نعرب عن ترحيبنا بوجود وزير خارجية بيرو بيننا.

يجري التأكيد عموما للأثر الضار الناجم عن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وعلى السلام والأمن الدوليين، كما يجري تذكير مجلس الأمن مرارا بالتزامه بأداء دور إيجابي للتحكم الفعال في انتشار تلك الأسلحة.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2006/109)، الذي نشكر السيدة هوبي على عرضها إياه، تحقق بعض النجاح، ولو أنه مشوب بالإخفاق، منذ عام ١٩٩٩، حين وضع المجلس قيد نظره التهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وقد أسهم المجلس في هذا الإنجاز من خلال تدابير استباقية متنوعة، من بينها فرض إجراءات حظر على الأسلحة في مناطق الصراع، وقطع السبل على الأموال المتأتية من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من جانب جماعات المتمردين، وتعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا يقل عن ذلك أهمية اعتماد الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، رغم تحفظات وفدي فيما يتعلق بطابعه السياسي والطوعي الخالص.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال حجم المشكلة هائلا، ويلزم عمل الكثير. وتشير التقارير المتاحة إلى أنه في نهاية العام الماضي بلغ عدد الأسلحة المتداولة على صعيد العالم ٦٠٠ مليون سلاح صغير وسلاح خفيف، وكانت

لتلك الأسلحة صلة مباشرة أو غير مباشرة بإزهاق أرواح بلغ عددها ٠٠٠ ٥٠.

وغرب أفريقيا منطقة تعاني للأسف فوضى واسعة النطاق وآلاما لا توصف من جراء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة نتيجة لسهولة الحصول عليها واستعمالها ولاستخدامها العشوائي من قبل جماعات المتمردين، بما في ذلك الجنود الأطفال والعصابات الإجرامية. ولا تقل تلك الأسلحة شأنا في نظرنا، إلى حد كبير، عن أسلحة الدمار الشامل. وهذا يفسر تصميم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تحويل وقفها الطوعي إلى اتفاقية ملزمة قانونا. وقد أعرب المؤتمر الثاني على مستوى القارة للخبراء الحكوميين الأفريقيين المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عقد في ويندهوك، بوضوح عن موقف أفريقيا من هذه المسألة. لذلك يظل القضاء على هذه الأسلحة مسألة في المرتبة القصوى من حيث الأهمية.

ويرى وفدي أنه يمكن عمل المزيد تحقيقا لتلك الغاية من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية لمعاونة الدول الأعضاء، ولا سيما المتاخمة لمناطق الصراع، على تعزيز قدرتها على تنفيذ التدابير المتفق عليها، بما فيها مقاضاة الأشخاص الذين ينتهكون قرارات الحظر.

ونتفق كذلك مع الاهتمام بضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لمنع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من أجل تمويل الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونؤيد القول بأن التقارير السابقة لفريق الخبراء المعني بهذا الموضوع، والهيئات المماثلة العاملة في هذا الميدان، يمكن أن توفر معلومات مفيدة بشأن الدروس المستقاة في هذا الصدد.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الفعالة عنصر رئيسي من عناصر النجاح في بناء السلام، بل شرط مسبق له. ورغم ذلك، لا بد من التشديد على أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع كونها خطوة أولى ضرورية، لا بد من أن تستند إلى توفير فرص العمل للمقاتلين السابقين. لذلك فإننا نرحب بالقرار المتعلق بتعزيز تمويل هذه البرامج عن طريق التوسع في التدابير التي تغطيها ميزانية عمليات حفظ السلام، ولو كان ذلك أيضا يتوقف جزئيا على التبرعات. غير أننا ينبغي أن نتجنب الأخذ بنهج مقاس واحد يناسب الجميع، وأن ندخل في الاعتبار خصائص البلدان المعنية والأبعاد الإقليمية، حيثما دعت الضرورة وكلما دعت إلى ذلك.

وتشكل المخزونات غير المؤمّنة من الأسلحة التي يتم جمعها مصادر جذابة للاتجار غير المشروع بالأسلحة في البلدان المجاورة وفي مناطق التراع المحتملة. وينبغي أن يمثل تدمير المخزونات الفائضة على نحو متسم بالشفافية جزءا لا يتجزأ من برامج جمع الأسلحة، مع مراعاة الاحتياجات الأمنية للبلد المعني.

والسيطرة على عمليات نقل الأسلحة مجال هام جدير بإعداد صك دولي فعال، وخاصة فيما يتعلق بعمليات النقل لجماعات المتمردين المسلحين والمجرمين والإرهابيين المنظمين. ومع أن من حق الدول اقتناء الأسلحة للدفاع عن النفس وإنفاذ القوانين، من مسؤوليتها بنفس الدرجة أن تكفل عدم وقوع الأسلحة التي يتم اقتناؤها بالطرق القانونية في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول، حتى تستخدم في إذكاء نيران العنف والصراع.

ورغم إحراز شيء من التقدم في هذا المجال، ينطوي الافتقار إلى أنظمة موحدة على ضرر بالغ بقضيتنا المشتركة.

والمطلوب هو معيار دولي متسم بالشفافية وعدم التمييز وعدم الانتقائية بشأن مراقبة النقل وشهادات المستعمل النهائي. كما نتفق مع الأمين العام في شعوره بالنسبة لإدراج عمليات النقل الدولية في المستقبل ضمن بنود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونرحب بالجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لإنشاء نظام لتعقب الأسلحة والمتفجرات.

وستكون الضوابط الفعالة على النقل بلا طائل بدون التصدي لمسألة السمسرة، وهي محورية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أن إقامة أنظمة قوية من شأنها أن تحول دون عمل السماسرة بلا رادع مع الإفلات من العقاب. ونتطلع لذلك إلى إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في المزيد من الإجراءات التي تتخذ لتعزيز التعاون الدولي على منع السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها.

والصلة التي لا تنفصم بين التنمية والأمن من الأمور المسلم بها على نطاق واسع. ويلزمنا إلى جانب دعم الجهود المبذولة لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن نكثف جهودنا للتصدي للأسباب الكامنة وراء الصراعات، ومنها آفة الفقر. وسيظل الطلب على الأسلحة قويا ما دامت الصراعات متفشية وما دام لا يتم التصدي لأسبابها الأساسية. ومن المهم لذلك أن يدعم المجتمع الدولي، ولا سيما شركاؤنا في التنمية، الجهود التي تبذلها البلدان النامية لأجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال الوفاء بالعهود وتجديد الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وترتبط إحدى التوصيات الأساسية الـ ١٢ الواردة في تقرير الأمين العام بضرورة أن يتضافر المجلس والجمعية العامة في العمل على تعزيز الاستراتيجيات طويلة الأمد لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن هذا المنظور يعد تقرير الأمين العام جيد التوقيت، لأنه يأتي قبل شهور قلائل من عقد مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ويحدونا أمل قوي في أن تواصل النتائج التي تتمخض عنها هذه المناقشة تشجيع الزخم داخل الدول الأعضاء وإنارة الطريق صوب التوصل إلى تدابير شاملة لاحتواء مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتطلع إلى العمل مع سائر أعضاء المجلس على اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للأرجنتين.

في البداية، أود أن أشكر أعضاء المجلس الذين أيدوا اقتراح وفدي بعقد مناقشة لمسألة الأسلحة الصغيرة الهامة. وثانيا، أود باسم بلدي أن أعرب عن امتناني لحكومة بيرو على حضور الوزير أوسكار ماورتوا.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييد الأرجنتين للبيان الذي سيدلي به سفير غيانا بالنيابة عن مجموعة ريو. وأود أيضا أن أشكر السيدة هانيلوري هوبي على عرضها الوافي لتقرير الأمين العام. ويوضح التقرير بتفصيل التقدم المحرز والمهام المنتظرة.

في العديد من المناسبات، سمعنا في هذا المحفل كيف أنه في العديد من أرجاء العالم، حيث يصعب جدا الحصول على وجبة غذائية أو سرير مريح، من السهل الحصول على سلاح، أو مدفع رشاش أو قنبلة. ونحن نعلم أن الصراعات المسلحة يمكن أن يكون منشؤها العديد من الأسباب،

ولكنها عندما تحدث، تقتضي عنصرا لا غنى عنه: الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد رأى المجتمع الدولي كيف أن ظاهرة الحرب أصبحت أسلوبا للحياة بالنسبة للمقاتلين. ولا يهم إن كانوا علي جانب المتمردين أو على جانب أي حكومة معينة. والحروب من ذلك النوع لا تعترف بسياق إيديولوجي حقيقي. والأسوأ من ذلك أن الالتحاق بالميليشيات، فيما يخص كثيرا من الناس، وخاصة المراهقين، يمثل فرصة العمل الرابحة المتوفرة الوحيدة.

وتلك الحالة الفظيعة، التي تؤثر علينا جميعا، وصفها لنا بصورة حية ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين شاركوا يوم الخميس الماضي في أول جلسة على صيغة أريا بشأن هذا الموضوع، نظمها السفير دي ريفيرو ممثل بيرو. ونحن نشكره وبعثته.

إن برنامج العمل الذي اعتمد في عام ٢٠٠١ قد جسد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لمعالجة المسألة، كما وضع الأسس اللازمة لمعالجة الأبعاد الإنسانية والاقتصادية للمشكلة التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الوقت نفسه، وافقت الدول الأعضاء على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة بشكل فعال لتنفيذ عمليات حظر الأسلحة المعتمدة من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق وحثت المجلس على النظر في كل حالة من الحالات في إمكانية أن يدرج، حسب الاقتضاء، أحكاما في ولايات وميزانيات عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بترع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

واليوم، بعد حوالي سبع سنوات منذ أن تناول مجلس الأمن لأول مرة موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبالنظر إلى المؤتمر الاستعراضي الأول المقبل لبرنامج العمل، ما زلنا مقتنعين بأنه يتعين على مجلس الأمن والجمعية العامة كليهما دراسة سبل لتحسين التفاعل فيما بينهما بشأن المسائل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة بغية تشجيع وصياغة استراتيجيات طويلة الأجل في إطار منع نشوب الصراعات المسلحة وبناء السلام، وكذلك الكشف عن الروابط بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستغلال الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد، والصراعات المسلحة.

وقد أقر المجلس في بياناته الرئيسية بأن تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بلا ضوابط يضعفان فعاليته في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك يبدو واضحا لنا – و للعديد من أعضاء مجلس الأمن الذين تكلموا هنا، كما يبدو – أن الوقت قد حان لكي يبعث مجلس الأمن رسالة سياسية قوية باعتماد قرار يدعو إلى التنفيذ الحازم وفي الوقت المطلوب لعمليات حظر توريد الأسلحة.

وعندما يُعتمد قرار من هذا النوع، نحن واثقون بأننا سنتكلم بصوت واحد، لأن الالتزام الصارم بعمليات حظر توريد الأسلحة يسهم بلا شك في مكافحة واجتثاث الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي ليس سوى نشاط إجرامي.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

كإجراء للاستفادة القصوى من وقتنا بغية إعطاء الكلمة لأكبر عدد ممكن من الوفود، لن أدعو فرادى المتكلمين إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس أو إلى العودة إلى مقاعدهم في جانب قاعة المجلس. وعندما يبدأ أحد المتكلمين في إلقاء بيانه، سيجلس موظف المؤتمرات المتكلم

التالي المدرج في القائمة على الطاولة. أشكر المتكلمين على تفهمهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): في حضرة وزير خارجية بيرو، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

لقد أُحرز تقدم جوهري منذ اعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب بهذه الفرصة لمعالجة ذلك الموضوع الهام في مجلس الأمن قبل بضعة أشهر فقط من المؤتمر الاستعراضي الأول. ويسعدني بوجه خاص أن أراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة، لأن الأرجنتين والاتحاد الأوروبي يتشاطران العديد من الشواغل في ذلك الميدان، فضلا عن الاقتناع بأن بذل جهود أقوى كثيرا من جانب المجتمع الدولي أمر ضروري.

لا تزال الأسلحة الصغيرة تشكل الأسلحة المفضلة في الغالبية العظمى من الصراعات التي ينظر فيها مجلس الأمن. فمن كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان إلى هايتي والعراق وأفغانستان، تستخدم الميليشيات والجماعات المسلحة والإرهابيون الأسلحة الصغيرة لارتكاب أسوأ الفظائع التي لا يتخيلها العقل ضد السكان المدنيين، وتعويق العمليات السياسية الجارية، والسيطرة على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والإسهام في زعزعة الاستقرار في مناطق إقليمية بأكملها. إن التوفر السهل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات هو في حد ذاته عامل مشعل للعديد من تلك الصراعات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتركيز المتواصل من مجلس الأمن على عمليات حظر توريد الأسلحة وعلى الصلات بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولكن، كما شهدت بذلك تقارير مختلف الخبراء وأفرقة الرصد التي تدعم لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن في عملها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله بغية جعل تلك الأداة الرئيسية لمجلس الأمن أكثر فعالية. فكثيرا ما يحول عدم القدرة على تعقب تدفقات الأسلحة والافتقار إلى السجلات الملائمة دون التنفيذ الفعال لعمل أفرقة الخبراء تلك. ووجود معايير عالمية لصنع الأسلحة الصغيرة وتعقبها أساسي إذا أردنا فهم وتعقب الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والقضاء عليه.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن اعتماد الجمعية العامة في ٢٠٠٥ للصك الدولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة خطوة أولى وهامة. وهذا الصك إذا ما نفذته الدول بالعزيمة السياسية اللازمة، سيساعد على تثبيط الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبالتالي تخفيضه، وسيساعد كذلك على تنفيذ عمليات الأمم المتحدة لحظر توريد الأسلحة. ونأمل أن يتسنى تعزيز الصك في اجتماعات الاستعراض المقبلة، بما يجعله ملزما قانونا.

وفيما يتعلق بتوصيات الأمين العام بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نرحب بالاهتمام المتزايد الذي يوليه مجلس الأمن لذلك الموضوع و، على وجه الخصوص، لأهمية التعاون فيما بين البعثات في المجال المذكور. إن حالات ما بعد الصراع في غرب أفريقيا، حيث تسهم التحركات عبر الحدود للأسلحة والمقاتلين والموارد المُستَغَلّة بشكل غير شرعي في استمرار عدم الأمن وزعزعة الاستقرار، تدل بوضوح على ضرورة التعاون والتلاحم في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى تفعيل لجنة بناء السلام كمنبر تعالج فيه مشاكل الأسلحة الصغيرة الخطيرة

التي تواجهها بلدان كثيرة تستعيد قواها من إثر الصراع – وذلك بصورة مفيدة وبطريقة متكاملة.

ونرحب بالعمل الذي اضطُلع به في أماكن أخرى داخل الأمم المتحدة من أجل تطوير معايير دولية متكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونتطلع إلى تنفيذها. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب تقديم المساعدة إلى البلدان التي أثر الصراع فيها وذلك بهدف تعزيز الأمن ونزع السلاح والتسريح وكذلك إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع المدني، آخذين في الاعتبار الحاجات الخاصة للنساء والأطفال، وذلك كجزء متكامل من اتفاقات السلام واستراتيجيات التنمية بعد الصراع.

ونعتقد أنه بغية التخفيف من الآثار الخطيرة لانتشار الأسلحة الصغيرة على الصراع والتنمية وحقوق الإنسان، يجب أن تُكثف جهود الأمم المتحدة في ضبط الأسلحة الصغيرة، وخاصة عبر إجراءات بشأن السمسرة، وضوابط النقل، والترقيم والتعقب، وشهادات المستخدم النهائي الموثقة، وإدارة التخزين والتدمير، والذخيرة، وعلى وجه الخصوص بناء القدرات. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لدراسة التنظيمات العالمية بشأن السمسرة. ويدرك الاتحاد الأوروبي الصلة الوثيقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وذخيرتها، والحاجة إلى إيجاد رد منسق لهذه المسائل.

ويشجع الاتحاد الأوروبي استخدام الحد الأدنى من المقاييس العامة في ضوابط النقل – بما في ذلك المعايير أو المبادئ التوجيهية التي تحدد ما إذا كان النقل المقترح للأسلحة الصغيرة سيزيد الصراع حدة ويقمع حقوق الإنسان ويقوض التنمية. مثل هذه المبادئ التوجيهية يمكن لها أن تمنع أيضا شحنة من أن تُحول إلى سوق غير شرعية. ومدونة قواعد السلوك لعام ١٩٩٨ التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة تمثل واحدا من أمثلة عدة على الصكوك القانونية الإقليمية المتفق عليها. واعتمدت مناطق أخرى اتفاقاتها الخاصة بها. وسوف نجهد من أجل تحقيق تقدم جوهري في كل هذه المسائل في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام.

وفي رأينا أنه يجب تعزيز إدماج تدابير الأسلحة الصغيرة في المساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد نرحب باتخاذ الجمعية العامة في دورتها الستين القرار ٦٠/٦٨ الذي يتناول الأثر السلبي الإنساني والإنمائي لصناعة ونقل وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع وتكديسها الزائد عن الحد. وقيام لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام الماضي بتصنيف المساعدة في ضبط الأسلحة الصغيرة كمساعدة إنمائية رسمية يسمح للدول بأن تُدخل برامج منع العنف المسلح في استراتيجياتها لخفض الفقر ويمكّن المانحين من تقديم المساعدة في ضبط الأسلحة الصغيرة كجزء من برامجها للتعاون الإنمائي.

ويقوم إسهامنا في هذا الميدان على أساس الاستراتيجية الأخيرة للاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة وذخيرتها التي تحدد بصورة رسمية سياسات الاتحاد الحالية المعنية بالأسلحة الصغيرة. وهي استراتيجية ذات مدى جغرافي عالمي، وتشتمل على مقترحات عدة للتقدم في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦. وتحدد هذه الاستراتيجية أفريقيا بوصفها القارة التي تعرضت لأسوأ آثار الصراعات الداخلية والعابرة للحدود، زاد من شدتها تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المؤدي إلى عدم الاستقرار، ولكنها تشمل أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية أيضا.

ويعرب الاتحاد الأوروبي على استعداده للاستمرار في تقديم العون المادي منه والتقني إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات والترتيبات الإقليمية المنخرطة في الكفاح ضد الاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك في إزالة المخزونات الخطيرة من الأسلحة الصغيرة.

لقد شُغل مجلس الأمن لسنوات عدة حتى الآن بمسألة الأسلحة الصغيرة، وذلك منذ أن أدرك أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يؤدي دورا مركزيا في إشعال الصراعات ونشر عدم الاستقرار. ونحن نرحب بمشروع القرار موضع بحث المجلس ونهنئ الأرجنتين على إعداده. وهذا مؤشر إلى زيادة وعي المجلس بهذه المسألة. ونحن واثقون من أن مجلس الأمن سيستمر في إعارة هذه المسألة المتعددة الجوانب اهتماما خاصا، وندعو كل الدول إلى الإسهام بأقصى ما يمكنها في الكفاح ضد هذه الآفة التي تقتل الآلاف من الناس كل يوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير بفانزيلتر على تأييده لمشروع القرار المعروض الآن على المجلس.

والآن أعطي الكلمة لممثل غيانا.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول مجموعة ريو - الأرجنتين، بليز، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أوروغواي، فنزويلا وغيانا.

أود في البداية أن أهنئكم، يا سيدي، وأهنئ جمهورية الأرجنتين على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ وعلى قيادتكم الممتازة للمجلس. كما ننوه ونرحب بحضور وزير خارجية بيرو معنا. إضافة إلى ذلك تشكر المجموعة الأمين العام على تقريره (S/2006/109) الذي قُدم إلى مجلس الأمن للنظر فيه.

بالنسبة لأعضاء مجموعة ريو، تتيح هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة الفرصة لتشجيع التكامل بين جهود المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في ضوء الخطر الذي تشكله تلك الأسلحة على الأمن والاستقرار في أرجاء العالم. وإنه لمن الأهمية بمكان، بالنسبة لنا، أن نوقف الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن نعزز تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتنعقد هذه الجلسة قبل أشهر قليلة من استعراض الجمعية العامة للتقدم الذي أُحرز في برنامج العمل والتفكير في ما تدعو الحاجة إلى عمله في هذا الشأن. ولذا فهي فرصة سانحة لكي يقدم مجلس الأمن عونه وإلهامه إلى الجمعية العامة بصدد عملية الاستعراض، وليظهر التزامه بالإسهام في الجهود الجماعية الهادفة إلى القضاء على التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة، وكذلك بالجهود التي يضطلع بها المجلس كجزء من مهامه ليضمن تنفيذ قراراته في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا مجال للشك في أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل تهديدا خطيرا لأمن مناطق كثيرة من العالم ولاستقرارها. وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليست محصنة ضد آثار هذه التجارة التي تزعزع الاستقرار في الدول والمجتمعات. ونحن أيضا مدركون جدا لطبيعة المشكلة المعقدة والمتعددة الجوانب التي تشمل في ما تشمل جوانب الأمن، ومنع الصراع وتسويته، ومنع الجريمة، والجوانب الإنسانية والصحية والإنمائية.

والواقع أن طبيعة المشكلة ذاهما تتطلب ردا شاملا ومنسقا من جانب المجتمع الدولي كأمر ملزم. ولا بد أن يعالج مثل ذلك الرد جميع جوانب المشكلة بحيث يتصدى للتهديد الذي تمثله هذه المشكلة للحياة ولبقاء البشرية. ويجب أن يشكل اتخاذ نهج متماسك وشامل من جانب الأمم المتحدة جزءا حاسما من ذلك الرد الدولي.

وتؤمن مجموعة ريو بأنه بغية التصدي لتحدي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، يلزمنا أن نعزز بشكل عاجل التعاون والمساعدة الدولية، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية والمالية، عند الاقتضاء، بغية دعم وتيسير الجهود على المستويات المحلية والوطنية والعالمية الرامية إلى منع تلك الآفة ومكافحتها والقضاء عليها. وهذا سيتطلب أيضا التزاما وقيادة قويين من الدول الأعضاء؛ ودعم المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية؛ والتزام المجتمع المدني.

إن المشكلة المستمرة في هذا المجال هي السهولة المتزايدة التي يحصل بها المدنيون على الأسلحة والذخيرة، من خلال شتى السبل والوسائل، المشروعة وغير المشروعة على السواء. ونتيجة لذلك، تؤمن مجموعة ريو بأنه لا بد أن نضمن مراقبة أكثر صرامة ونظما أوسع نطاقا من جانب السلطات الوطنية في ما يتعلق بتلك الأسلحة التي هي بحوزة المدنيين، ليس بغية منع انتشار أعمال العنف فحسب، بل أيضا بغية التقليل إلى أدنى حد الكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية التي تترتب على استخدام تلك الأسلحة.

وتود بلداننا أن تؤكد من جديد على ضرورة التصدي لأسباب الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعلى تشجيع ثقافة للسلام يمكن عبرها تحقيق تسوية الصراعات من خلال الحوار والوسائل السلمية الأخرى، وتفادي استخدام العنف واللجوء إلى الأسلحة.

ولئن كنا ننتظر الاستعراض المقبل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١، فإن مجموعة ريو لا يسعها سوى أن تعرب عن اقتناعها بأن التقدم الذي شهدناه والتدابير التي اتخذت حتى الآن أقل بكثير عما كنا نتمنى أو نطلب في التصدي لهذا التحدي. فعلى سبيل المثال، إن أعضاء مجموعة ريو، الذي كانوا واضحين جدا في ذكر تفضيلهم لإبرام صك ملزم قانونا يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها، بطريقة حسنة التوقيت وموثوق بها، شعروا جميعا بخيبة الأمل حيال حقيقة أنه لم يتم بلوغ ذلك الهدف. ومع ذلك، فإن المجموعة على استعداد للإسهام في تعزيز التعاون في هذا المجال، بالبناء على التقدم المحدود الذي أحرزناه حتى الآن. وفي ذلك الصدد، انضم جميع أعضاء مجموعة ريو إلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الصناعة غير المشروعة للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها.

وتؤمن مجموعة ريو أنه، بغية البلوغ الكامل للأهداف التي حددها برنامج العمل، يجب على المجتمع الدولي أن يعالج مجالات مثل التحديد والتعقب، وضوابط التصدير والاستيراد، فضلا عن السمسرة. وفي ذلك الصدد، تشدد مجموعة ريو على ضرورة الحظر الصريح لنقل أي نوع من الأسلحة إلى الوكلاء من غير الدول.

وأود أن أعلق بشكل موجز على بعض جوانب تقرير الأمين العام.

أولا، في ما يتعلق بعمليات حظر الأسلحة، نؤمن بأنه يجب على مجلس الأمن أن ينشئ آليات جديدة لضمان الامتثال لعمليات حظر الأسلحة. وفضلا عن ذلك، نؤيد التوصية ٥ الواردة في تقرير الأمين العام، التي تناشد الدول

الأعضاء فرض عمليات الحظر تلك، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، واعتماد تشريعاتها الوطنية بالذات في هذا المجال.

كذلك نؤيد التوصية ٩ في التقرير، التي تناشد الدول التي لم تنشئ بالفعل التشريعات الوطنية اللازمة وغيرها من التدابير، بما فيها استخدام شهادات المستخدم النهائي الموثقة، أن تفعل ذلك بغية ضمان السيطرة الفعالة على تصدير وعبور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالمثل، تؤيد مجموعة ريو التوصية ١٠ في التقرير، التي تدعو مجلس الأمن، خلال تطبيق عمليات حظر الأسلحة، إلى أن يولي اهتماما خاصا لتقييد إمداد الذخيرة المناسبة للأسلحة المتوفرة بالفعل على نحو واسع في البلدان والمناطق حيث تفرض عمليات حظر الأسلحة.

وفضلا عن ذلك، لا يفوتنا أن نذكر التهديد الذي يمثله تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، إلى الجماعات الإرهابية. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار توسيع نطاق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوصفه تدبيرا عالميا للشفافية وبناء الثقة، ونناشد البلدان المصدرة للأسلحة ممارسة أقصى درجة المسؤولية في معاملاتها ومنع تدفقات الأسلحة والذخيرة إلى مناطق الصراعات.

وفي الختام، ستواصل مجموعة ريو السعي إلى تفاعل أكبر بين مجلس الأمن والجمعية العامة، مع المراعاة على النحو الواجب لولاية كل منهما بغية تعزيز رد متماسك وفعال من الأمم المتحدة للتحديات التي تمثلها الأسلحة الصغيرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أهنئ ممثل غيانا على الإدلاء بالبيان الأول في مجلس الأمن بالنيابة عن البلدان الـ ٢١ الأعضاء في مجموعة ريو.

المتكلمة التالية في قائمتي ممثلة أستراليا، التي أعطيها الكلمة.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): ترحب أستراليا بالنظر المستمر لمجلس الأمن في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبالتقرير المفيد والشامل عن الأسلحة الصغيرة الذي قدمه الأمين العام للمجلس. إن الاهتمام المستمر للمجلس بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة في السياق الإقليمي، سيؤدي إلى تعزيز عزم المجتمع الدولي على العمل صوب منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك السياق، نرحب بمناقشات مجلس الأمن بشأن مشروع القرار عن الأسلحة الصغيرة الذي قدمته الأرجنتين ونؤيد هذه المناقشات.

وتتحمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية عن التصدي لتهديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي للدول الأعضاء أن تؤكد وتيسر التجارة المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال التنفيذ الوطني لضوابط النقل الفعالة التي تأخذ في الاعتبار العمليات ذات الصلة لحظر الأسلحة؛ ومنع عمليات التكديس المزعزعة للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والحالة الداخلية والإقليمية للدول المتلقية؛ وخطر تحويل الأسلحة إلى المستخدمين غير المأذونين، بما في ذلك الإرهابيون والمجرمون الآخرون.

وتلاحظ أستراليا وجود ضرورة خاصة لإدارة فعالة للمخزونات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن في بلدان بعد انتهاء الصراع والبلدان النامية الأخرى. وتشجع أستراليا التعاون والمساعدة الدوليين، وخاصة على المستويين الثنائي والإقليمي.

إن نجاح بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان التي تقودها أستراليا يظهر كيف أن الجهود المتكاملة لتحسين الحكم، بما في ذلك في مجالات العدالة والقانون والنظام،

إضافة إلى جهود تخفيض توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يمكنها أن تخفض الطلب على الأسلحة وتيسر بناء السلام المستدام.

إننا نعمل مع عدد من الدول الأعضاء، سواء في منطقتنا أو بشكل أوسع، لأجل إحراز نتائج مركزة بشكل عملي لمنع تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزع للاستقرار، بما في ذلك في مجالي بناء القدرات وتقييم الاحتياجات.

وترحب أستراليا بتأكيد الأمين العام في تقريره على ازدياد مشاركة الدول الأعضاء في سجل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك ما يتصل بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة. وما زالت أستراليا تشعر بالقلق إزاء الحيازة بدون إذن لتلك المنظومات من جانب جهات غير تابعة للدول وما تسببه تلك الأسلحة من أخطار على الطيران المدني.

إن مبادرة أستراليا الدولية بشأن منظومات الدفاع الجوي المحمولة، التي أعلنها وزير الخارجية، السيد داونر، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تم تصميمها لكي تبني على القرارين اللذين قدمتهما أستراليا واللذين اعتمدهما الجمعية خلال الدورتين السابقتين، ولكي يجري تشجيع الدول، وخاصة في منطقتنا، على وضع أو تعزيز الضوابط على صنع وتخزين ونقل منظومات الدفاع الجوي المحمولة وما يتصل بها من معدات وتدريب وتكنولوجيا. وتحث أستراليا جميع الدول الأعضاء على تنفيذ قراري الجمعية العامة، بما في ذلك تحسين التشريعات الخاصة بمنع نقل منظومات الدفاع الجوي المحمولة إلى جهات غير تابعة للدول.

وترحب أستراليا بالمناقشات البناءة التي جرت خلال الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونتطلع إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفيرة أستراليا على دعم وفدها لمشروع القرار بشأن هذه المسألة.

أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد بيماغبي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن. وأقول جلسة خاصة لأنها ليست مجرد مناقشة سنوية أخرى بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة الهامة، يتلوها إصدار بيان رئاسي. وأعتقد أن الأرجنتين أعطت المسألة أهمية سياسية أكبر في مجلس الأمن، ونحن نشكركم على ذلك. وقد علمنا أنه بدلا من بيان رئاسي سيكون هناك مشروع قرار. وفي حال اعتماده، قد يكون ذلك القرار الأول بشأن الأسلحة الصغيرة في السياق العالمي.

وفي الواقع، أنه على الرغم من الآثار المدمرة للتداول والاستخدام غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن مجلس الأمن لم يتخذ أكثر من قرارين اثنين بشأن هذه المسألة. وفي القرار الأول، ١٢٠٩ (١٩٩٨)، سلم المجلس بالعلاقة الوثيقة بين مشكلة تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا وبين السلم والأمن الدوليين. وأعرب القرار في الفقرة ١ من المنطوق عن:

> ”قلقه العميق إزاء ما للتدفقات غير المشروعة للأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، إلى أفريقيا وفيها من أثر مزعزع للاستقرار، وإزاء الإفراط في تكديس هذه الأسلحة وتداولها، الأمر الذي يهدد الأمن الوطني والإقليمي والدولي ويسبب عواقب وخيمة بالنسبة للتنمية والحالة الإنسانية في القارة“.

لقد حدث ذلك قبل ثمانية أعوام. ونحن نعلم أنه منذ ذلك الوقت سقط الملايين من الأبرياء ضحايا بشكل مباشر وغير مباشر لاستخدام تلك الأسلحة، ليس في أفريقيا فحسب، بل وفي أجزاء أخرى من العالم. وسمعنا وزير خارجية بيرو هذا الصباح يقول لنا إن نصف مليون من الوفيات في كل عام يعود سببها إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى سبيل المثال، تعرض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى القتل المتعمد خلال الصراعات المسلحة التي استخدمت فيها تلك الأسلحة. وما زالت المنظمة تنفق بلايين الدولارات في عمليات حفظ السلام التي تتصل مباشرة أو غير مباشرة بالتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبتداولها.

وفي ظل مثل تلك الظروف، لا نعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يستمر، عاما بعد عام، في إصدار البيانات الرئاسية التي تعرب، مثلا، عن القلق العميق إزاء الأثر المزعزع للاستقرار الناتج عن تكديس الأسلحة الصغيرة والذي يسهم في ضراوة الصراعات المسلحة وإطالتها. ونحن نشاطر الأرجنتين وجهة النظر التي عبرتم عنها، سيدي، قبل دقائق بأن الوقت قد حان لمجلس الأمن ليبعث رسالة حازمة وعاجلة من خلال اتخاذ قرار بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقبل عامين، في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ألم يعرب هذا المجلس عما يساوره من قلق بالغ إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب ومخاطر حيازة جهات غير تابعة للدول أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها، أو استحداث تلك الأسلحة والوسائل، أو الاتجار بها أو استعمالها على السلم والأمن الدوليين؟ وفي ذلك السياق، نشاطر الأمين العام وجهة النظر التي أعرب عنها في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، بأنه يتعين على الدول أن تسعى إلى القضاء على التهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بنفس العزم الذي تسعى به للقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

ونعتقد أن على المجلس الآن، في هذا اليوم، أن يتجاوز، بمشروع القرار الذي ينظر فيه، ما أعرب عنه في عام ١٩٩٨ من قلق بالغ، وأن يؤكد بصورة قاطعة لا لبس فيها على أن الإفراط في تكديس وتداول الأسلحة الصغيرة، وخاصة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذا التأكيد الواضح سيكون دليلا قاطعا على خطورة المسألة وعلى تصميم المجلس على أن يتصدى لها بصورة فعالة.

وفي العام الماضي شجع هذا المجلس في بيان رئاسي البلدان المصدرة للأسلحة على أن تتحمل أقصى درجات المسؤولية لدى القيام بمعاملات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفقا لمسؤولياتها القائمة بموجب الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي. ونقترح بأن يذهب المجلس خطوة أبعد إلى الأمام من خلال التشجيع الواضح على الانتهاء من وضع معاهدة خاصة بتجارة الأسلحة بنفس الطريقة التي أكد فيها على تأييده لمعاهدات متعددة الأطراف لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقضاء عليها.

إننا نرحب مع التقدير بتقرير المتابعة الأخير للأمين العام وبتوصياته بشأن السبل والوسائل التي من خلالها يمكن لمجلس الأمن أن يسهم في التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نشيد بمجلس الأمن لإنشاء آليات رصد الخبراء وللسماح لها برصد التنفيذ الفعال للجزاءات، بما فيها حظر توريد الأسلحة. إننا بصفة خاصة، وكأمر يهم سيراليون بوصفها دولة خرجت من صراع مسلح في منطقة غرب أفريقيا المضطربة، نحيي عملية

الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الإجراءات التي اتخذتها لإنفاذ حظر توريد الأسلحة من خلال القيام بعمليات تفتيش، بما في ذلك تفتيش طائرات النقل بدون إخطار مسبق في الموانئ والمطارات والقواعد الجوية والعسكرية، وكذلك في مراكز العبور على حدود البلد. كما نشيد بتعيين خبير في مجال حظر توريد الأسلحة لتقديم المشورة إلى البعثة من أجل تعزيز فعالية فرق التفتيش.

ولعل أهم تطور في عملية إنفاذ حظر توريد الأسلحة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية هو الاستنتاج الذي توصل إليه فريق الخبراء بشأن كوت ديفوار بأن البلدان علقت أو أعاقت توريد السلع والخدمات العسكرية إلى كوت ديفوار، وكذلك الاستنتاج بعدم وجود قدرة مالية استراتيجية لدى الحكومة أو القوات الجديدة من أجل إنتاج الأسلحة الثقيلة أو الخفيفة. وينبغي لذلك أن يسهم في ضبط وتداول الأسلحة غير المشروعة في المنطقة دون الإقليمية.

ونلاحظ مع الاهتمام الاقتراح الذي أشار إليه سفير فرنسا هذا الصباح، وخاصة في ما يتعلق بمشاكل نقل تلك الأسلحة غير المشروعة، وكذلك بتمويلها. ونأمل أن يتصدى مجلس الأمن لهذه المشاكل قريبا بشكل مباشر.

وإننا نشاطر الأمين العام استنتاجه بأن إنفاذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات تعتمد على توفر الإرادة السياسية والقدرات التقنية ذات الصلة لدى الدول الأعضاء. ولكن حيث أن مجلس الأمن، كما يجري التذكير كثيرا، تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية وفقا للميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نتوقع من المجلس أن يكون رائدا، وأن يتولى دورا أكثر نشاطا في جهودنا الجماعية لتخليص العالم من آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتخزينها المفرط.

ونود كذلك أن يوافق المجلس على توصيات الأمين العام، وأن يعبر عنها بوضوح في ولايات عمليات حفظ السلام، وفي الدور الذي تؤديه بعثات حفظ السلام في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل سيراليون على عباراته الطيبة الموجهة إلى وفد بلدي وعلى الدعم الذي يقدمه بلده لهذه القضية الهامة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كريجانفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد الوفد الأوكراني تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي. ونود أن نتطرق إلى بعض المسائل الإضافية التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لبلدي.

إن برنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل إطارا شاملا للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وهو أول خطوة كبيرة إلى الأمام صوب بلوغ هدف التحكم بذلك البلاء. ويحدونا الأمل أن تجد عملية المتابعة سبلا لتعزيز التدابير الواردة في البرنامج وتطويرها بقدر أكبر.

وتتشاطر أوكرانيا الرأي بأن الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها تواجه على نحو كبير عراقيل بسبب نقص القدرة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لتعقب مصادر الأسلحة الصغيرة وخطوط إمدادها. والسيطرة الفعالة على أنشطة السمسرة ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عموما هي المجال الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ فيه خطوات نشيطة. وينبغي للدول أن تبذل كل ما بوسعها لكفالة أن يجري إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

وتـصديرها واسـتيرادها وتخزينـها وتعقبـها وحفـظ سـجلاقما ونقلها مع التقيد الصارم بالقوانين والأنظمة الدولية والوطنية.

والواضح أن تعزيز الظروف من أجل تحقيق التنمية والأمـن لأمـد طويـل مـستحيل مـن دون حـسم الـصراعات المستمرة واتخاذ تدابير مناسبة ترمي إلى كفالة الاستقرار في حـالات مـا بعـد الـصراع. ونؤيـد تأييـدا تامـا دراسـة المجلس لفـرض إجـراءات ضـد الـدول والكيانـات والأفـراد الـذين ينتهكون عمدا نظم الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة على الأسلحة. ومن المهم أيضا استعراض الدروس المستخلصة بغية ضمان كفـاءة التـدابير الإضـافية الـتي يمكـن أن يتخـذها مجلـس الأمـن. وسـيكون مـن المفيـد التركيـز علـى المـصادر الماليـة لمشتريات الأسلحة الـصغيرة ولتحديـد الـدور الـذي يمكـن أن تؤديه المنظمات الدولية والأعمال التجارية والمؤسسات المالية وغيرها من الأطراف الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والمحلي في تنفيذ نظم الحظر على الأسلحة.

ونـود أن نقتـرح بعـض العناصـر الإضـافية ليجـري استكشافها بقدر أكبر فيما تجري مناقشة مسألة الاتجار غير المـشروع بالأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة، وتحديـدا، فرض التقييـدات على الإمداد بالـذخائر في المناطق المضطربة وتـدمير المخزونـات الزائـدة مـن الأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة. وتعتقـد أوكرانيـا أن التـدمير الفعـال للمخزونـات القديمة المتراكمة من الأسلحة الـصغيرة والأسلحة الخفيفة قد يـسهم مـساهمة هامـة في الكفـاح ضـد الأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة غـير المـشروعة. وإن مـشروع الـصندوق الاستئماني للـشراكة مـن أجـل الـسلام التـابع لمنظمـة حلـف شمـال الأطلـسي في أوكرانيـا، الـذي يهـدف إلى تـدمير ١,٥ مليـون قطعـة مـن الأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة و ١٠٠ ٠٠٠ طن من الذخائر، مثال جيد في ذلك الصدد.

وتتبـع أوكرانيـا سياسـة مـسؤولة في ميـدان تحديـد الأسـلحة. ويـنص نظامنـا الـوطني في مراقبـة التـصدير علـى إجراءات فعالة لمنح التراخيص للصادرات والـواردات. وقـد وضعت مؤخرا تدابير جديدة لتحسين التشريعات الوطنية في ذلـك الميـدان، بمـا في ذلـك تنفيـذ برنـامج العمـل لعـام ٢٠٠١ ووثيقـة منظمـة الأمـن والتعـاون في أوربـا لعـام ٢٠٠٠ عـن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وستواصـل أوكرانيـا الاضـطلاع بـدور نـشيط في الجهـود الدوليـة لمكافحـة الاتجـار غـير المـشروع بالأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة وفي كـبح انتـشارها غـير الخاضـع للضوابط.

الـرئيس (تكلـم بالإسـبانية): أعطـي الكلمــة الآن للسفير عبد العزيز، ممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبـدأ بـالإعراب عـن تقـدير وفـد مـصر لكـم، الـسيد الـرئيس، علـى عقـد هـذا الاجتماع الهام، وللأمين العام على التقرير الثاني المقـدم منه عـن الأسـلحة الـصغيرة وسـبل مـساهمة دور مجلـس الأمـن في تنـاول الأمـم المتحـدة لمـسألة الاتجـار غـير المشروع بالأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة في الحـالات المدرجـة في جـدول أعمال المجلس. هذا الدور الذي يقوم، من وجهة نظرنا، على ثلاثـة عناصـر متكاملـة. أولهـا، فـرض وإنفـاذ حظـر توريـد السلاح إلى مناطق التراعات. وثانيها، تكليف عمليات حفـظ الـسلام بالمـساعدة في تنفيـذ بـرامج نـزع سـلاح المحـاربين وتسريحهم. وثالثها، معالجة الارتباط بين الاتجار غير المشروع بالأسـلحة والاسـتخدام غـير المـشروع للثـروات الطبيعيـة في مناطق التراعات.

ورغـم العـدد المتزايـد مـن التـدابير الـتي اتخـذها المجلس خـلال الـسنوات الأخـيرة، ومـن أهمهـا إنـشاء أفرقـة الخـبراء وآليـات رصـد حـالات الالتـزام بحظـر توريـد الـسلاح، فقـد

حققت تلك التدابير نجاحات متفاوتة، وهو ما يعود، في بعض الأحيان، إلى الصعوبة الفعلية في تحقيق الرصد الدقيق للحظر على توريد السلاح، ويعود في أحيان أخرى إلى غياب الإرادة السياسية في المجلس لإنفاذ بعض حالات الحظر والتحقق من الالتزام بها. ومن هنا نرى أن ينصب تركيز المجلس على تقييم أسباب النجاح والفشل في تناوله لمسألة متابعة تنفيذ التزامات الدول والأطراف بقرارات حظر السلاح، وأخذا في الاعتبار أن الهدف النهائي ليس إنفاذ الحظر في حد ذاته، وإنما تعزيز فعالية هذا الحظر في تحقيق القدر المأمول من الاستقرار الأمني المطلوب لإنجاح العملية السياسية في الدول والمناطق محل النظر.

من ناحية أخرى، فإن دور مجلس الأمن حيوي في متابعة تنفيذ برامج نزع أسلحة وتسريح المقاتلين السابقين من خلال الولايات الصادرة لعمليات حفظ السلام بهدف تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سلطة وهيبة الدولة وأجهزتها الأمنية في حالات ما بعد النزاع. وفي هذا السياق، نرى أهمية قيام الجمعية العامة، من خلال اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام، بالاتفاق على صياغة قواعد استرشادية لعمليات جمع وتخزين وتأمين الأسلحة التي يتم تجميعها في مناطق النزاعات المختلفة تجنبا لإعادة تدويرها داخل الدولة محل النظر أو عبر الحدود إلى الدول المجاورة، مما يشكل عنصرا لزعزعة الاستقرار الإقليمي وقد يخل بالسلم والأمن الدوليين.

ويتعين أيضا على مجلس الأمن إيلاء الاهتمام والأولوية للتناول الجاد والفعال للعلاقة الترابطية بين تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة لمناطق النزاعات والاستخدام غير المشروع للثروات الطبيعية في تلك المناطق، وهو الارتباط الذي أثبتت الدروس المستفادة والتقارير الدولية دوره في تأجيج وإطالة أمد النزاعات والحد من فعالية عمليات حفظ السلام، وخاصة في أفريقيا. ولعل تقرير الأمين العام قد أبرز بوضوح عددا من الأمثلة والحالات التي تستدعي ضرورة توافر الآليات المناسبة للتصدي لمثل هذا الارتباط الذي يحمل تداعيات أمنية وتنموية خطيرة، ويمثل عائقا أمام تمويل وتعزيز أنشطة بناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات. ومن هنا، يجدد وفد مصر مطالبته بضرورة التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية من أجل إيجاد إجراءات فعالة لكسر هذا الارتباط بين تدفق الأسلحة والاستخدام غير المشروع للثروات الطبيعية في مناطق النزاعات، وضرورة أن يحشد مجلس الأمن الإرادة السياسية المطلوبة لتعقب ومحاسبة الأطراف المتورطة في أنشطة الاستخدام غير المشروع للثروات الطبيعية في تلك المناطق، وخاصة في أفريقيا.

ووفد مصر يود أن يؤكد على أن نجاح دور الأمم المتحدة في التصدي للمخاطر الحقيقية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يرتبط بتحقيق التوافق حول سبل تعزيز عملية مراجعة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ الذي أقرته الجمعية العامة حينذاك بتوافق الآراء، ويستند إلى عدد من المبادئ التي تمنحه الشرعية والقبول كاحترام الحق الطبيعي للدول، فرادى وجماعات، في الدفاع عن نفسها، وحق تقرير المصير للشعوب كافة، وخاصة تلك الواقعة تحت وطأة الاحتلال الأجنبي. ومن ثم، يتعين علينا جميعا التعاون من أجل خلق المناخ الملائم لإنجاح مؤتمر مراجعة تنفيذ برنامج العمل المقرر انعقاده في تموز/يوليه من هذا العام.

وعليه يجب أن يأتي دور مجلس الأمن والأجهزة المعنية الأخرى مكملا لنصوص ومبادئ وأحكام برنامج العمل، وليس بديلا عنه، أو حتى موازٍ له في معالجة قضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن هنا، فإن الخلط بين المفاهيم تذرعا بالربط بين مختلف عناصر النزاع على النحو الذي ورد في بعض أقسام التقرير الأخير للأمين العام، أو استمرار مجلس الأمن في مساعيه

لتجاوز صلاحياته وولايته، فيما يتعدى تناول حالات إنفاذ حظر توريد السلاح إلى مناطق النزاع ونزع أسلحة المقاتلين في تلك المناطق والتخلص منها، يهدد بتقويض جهودنا الحثيثة في التعامل مع مختلف الجوانب الفنية والسياسية والأمنية والقانونية المرتبطة بقضية مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة، والتي تقع في إطار اختصاص وصلاحيات الجمعية العامة، ويثير عددا من المحاذير المؤسسية التي سبق لنا توضيحها في أكثر من مناسبة والتي تمس شرعية ومصداقية وفاعلية القرارات التي تصدر عن أي من أجهزة الأمم المتحدة بوجه عام.

ومصداقا لذلك، جاء توصل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اعتماد الصك الدولي لمساعدة الدول على وسم وتتبع الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة ليؤكد مجددا على محورية دور الجمعية العامة في هذا الشأن الذي لا يعادله دور أي جهاز رئيسي آخر في الأمم المتحدة فيما يمنحه من الشرعية والفاعلية لأية ترتيبات يتم التوصل إليها بتوافق الآراء في مجال نزع السلاح، أو أي مجالات أخرى في الإطار متعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماكُنغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لما كانت هذه المرة الأولى التي يدلي فيها وفدي ببيان هذا الشهر، نود أن نشارك الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ويرحب وفدي أيضاً بتقرير الأمين العام (S/2006/109) قيد النظر في هذه الجلسة.

ترى جنوب أفريقيا أن مشاركة مجلس الأمن في الجهود المبذولة فيما يتعلق بهذا الموضوع مكملة لجهود الجمعية العامة. وتبقى الجمعية هي الهيئة الرئيسية المناط بها المسؤولية الأولى عن متابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل وإطلاق مبادرات جديدة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع ذلك، فإن مشاركة مجلس الأمن المستمرة في معالجة هذا الموضوع تكتسي أهمية كبيرة، خاصة مع تزايد التركيز مؤخراً على أسلحة الدمار الشامل على حساب موضوع الأسلحة التقليدية. ونرى أن هذا النقاش سيوفر كذلك الزخم اللازم ونحن نقترب من مؤتمر الاستعراض الأول لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، واصل الأمين العام التقدم بتوصيات محددة بشأن كيفية إسهام مجلس الأمن في التعامل مع مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الحالات قيد نظره. ووفدي أحاط علماً بشكل خاص بالتوصيات الواردة في التقرير الذي يتعلق بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعتمد في عام ٢٠٠١.

لقد شارك وفد جنوب أفريقيا بنشاط في اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض بشأن وضع صك دولي يُمَكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ولئن كانت جنوب أفريقيا تفضل صكاً دولياً ملزماً من الناحية القانونية وإدماج مسألة الذخائر فيه، إلا أننا نرى أن اعتماد ذلك الصك يشكل تطوراً إيجابياً في هذا المضمار. وتنفيذ أحكامه من جانب الدول الأعضاء كافة أمر أساسي بغية وضع حد لآفة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووفدي يعتقد أن الجهود الجماعية المبذولة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي هي السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله التعامل بشكل فعال مع موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

والعملية التي أفضت إلى اعتماد برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد اعترفت بالمشكلة وبالأبعاد الضخمة والمؤسفة للمشكلة والعواقب الوخيمة المترتبة على الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. وبعد انقضاء حوالي خمس سنوات على اعتماد برنامج العمل، لا يزال الانحراف عن أهدافه مستمراً بلا هوادة. ووفدي يشعر بالارتياح إذ يلاحظ من خلال تقرير الأمين العام أن تقدماً قد أُحرِز بشأن مسألة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. وإنشاء فريق للخبراء الحكوميين لتعزيز التعاون الدولي لمنع السمسرة غير المشروعة ومكافحتها والقضاء عليها سيحدد إطاراً للتعامل مع الأسلحة غير المشروعة. وجنوب أفريقيا تشعر بالرضا لأن فريق الخبراء الحكوميين سيبدأ عمله غداة مؤتمر الاستعراض المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي سيعقد في حزيران/يونيه أو تموز/يوليه ٢٠٠٦.

والمناقشات التي تهيئ لانعقاد مؤتمر الاستعراض الأول، من خلال الاجتماعات الإقليمية والاجتماعات التي تعقد كل سنتين، قد أبرزت أنه لا يزال ثمة حاجة إلى بذل الكثير من الجهد لتنفيذ برنامج العمل. وبات من الواضح تماماً أن العمليات السياسية وحدها لن تحقق النتيجة المرجوة، وهي مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه. ولا بد من توفر المساعدة والتعاون الدوليين بغية إحراز مكاسب هامة في وجه تلك الآفة. وأبرزت تلك العملية أيضاً أهمية اتباع نهج إقليمي في معالجة مشاكل الانتشار. وفي هذا السياق، شاركت جنوب أفريقيا في أحد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الأفريقية لمؤتمر الاستعراض، واستضافت ذلك الاجتماع الذي تمخض عن اعتماد الموقف الأفريقي الموحد إزاء مؤتمر الاستعراض.

ويرى وفدي أن وضع التشريعات الضرورية لكفالة الرقابة الفعالة على الصادرات والنقل العابر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل إجراء بالغ الأهمية في مكافحة انتشار تلك الأسلحة. وفي هذا الإطار، تطبق جنوب أفريقيا القانون الوطني لمراقبة الأسلحة التقليدية الصادر في عام ١٩٩٣، والذي يتضمن مبادئ توجيهية ومعايير محددة للنظر في طلبات نقل الأسلحة. وهذه تشمل الالتزام بالقانون الدولي والأعراف والممارسات الدولية، بما في ذلك الالتزامات والتعهدات الدولية. وينص هذا القانون أيضاً على أن صادرات الأسلحة تتطلب تقديم شهادات مصدقة لبيان المستعمل النهائي.

وتبقى جنوب أفريقيا ملتزمة تماماً بتحقيق الحل السلمي للصراعات، لاسيما في القارة الأفريقية. وفي هذا السياق، فإن جنوب أفريقيا تدعم آليات الجزاءات، مثل عمليات فرض الحظر على توريد الأسلحة، لأن ذلك من شأنه أن يُعَبِّد الطريق أمام السلام والاستقرار الدائمين، مما يشكل تكملة لدور جنوب أفريقيا في تعزيز حل الصراعات في القارة سلمياً.

ومن خلال المشاركة المكثفة في عمليات حفظ السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، خبرت جنوب أفريقيا قيمة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بفعالية، واعترفت بأن الأحكام المتصلة بتلك الأنشطة جزء لا يتجزأ من الولايات المنوطة بعمليات حفظ السلام. ولهذا السبب، تشدد جنوب أفريقيا على الحاجة إلى كفالة تمويل موثوق به لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضماناً لنجاح عملية السلام برمتها. وينبغي أن تتضمن البرامج الفعالة إجراءات محددة لجمع غير المشروع والفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتخلص منه. ونهيب بالمجتمع الدولي والمانحين دعم تلك البرامج بغية مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على تنفيذ تلك البرامج.

وختامـا، يعتـبر وفـدي مـشاركته في سـجل الأمـم المتحدة للأسلحة التقليدية جهدا يرمي إلى تعزيز الشفافية في مجال التسلح. ومـن دواعـي سـرور جنـوب أفريقيـا أن تـرى مـشاركة الـدول الأعـضاء تـزداد في فريـق الخـبراء الحكـوميين المكلـف بالمـساعدة علـى إعـداد تقريـر عـن اسـتمرار العمـل بالـسجل ومواصـلة تطـويره. ونرجـو أن تـسهم هـذه الجهـود كلها في إقرار سلام دائم، وخاصة في القارة الأفريقيـة، حيـث بدأنا نشهد تناقصا في عدد الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل بابوا غينيا الجديدة، وأعطيه الآن الكلمة.

الـسيد آيـسي (بـابوا غينيـا الجديـدة) (تكلـم بالانكليزيـة): بـصفتي الـرئيس الحـالي لمنتـدى جـزر المحـيط الهـادئ، يـشرفني أن أدلي بهـذا البيـان باسـم اسـتراليا وبـالاو وجـزر سـليمان وجمهوريـة جـزر مارشـال وتوفـالو وتونغـا وسـاموا وفـانواتو وفيجـي وكيريبـاتي ونـاورو ونيوزيلنـدا وولايـات ميكرونيزيـا الموحـدة ونـاورو، وبلـدي بـابوا غينيـا الجديدة.

ويعـرب أعـضاء منتـدى جـزر المحـيط الهـادئ عـن ترحيبـهم بإتاحـة هـذه الفرصـة لهـم للمـشاركة في هـذه المناقـشات بـشأن الأسـلحة الـصغيرة، ويـودون أن يتقـدموا بالشكر يا سيدي الرئيس لكـم ولوفدكم على عقدكم هـذه الجلسة البالغة الأهمية. كما نعرب عن تقديرنا للتقديم الممتاز الذي قامت به السيدة هوبي.

وإذا ألقينا نظرة على فترة السنوات الخمس الماضية لرأينا أن بلدان منطقتنا ما انفكت تناضل في مواجهة تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها دون ضابط، مما يمكن أن تترتب عليه آثار مدمرة بالنسبة لكل من الأفراد ومجتمعاتهم المحلية.

بيد أننا نتخذ خطوات عملية على الصعيد الإقليمي لمكافحة هـذه المشكلة وإيجاد حلول مستدامة لها. ومـا زلنـا نـسترشد في توجيـه العمـل الإقليمـي وقياسـه ببرنـامج العمـل الـصادر عـام ٢٠٠١ لمنـع الاتجـار غـير المـشروع بالأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة مـن جميـع جوانبـه ومكافحتـه والقضاء عليه.

وتمثـل بعثـة المـساعدة الإقليميـة إلى جـزر سـليمان نموذجـا ممتـازا علـى التعـاون الإقليمـي في مكافحـة زعزعـة الاستقرار الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة. فقد ساعد الـشركاء في البعثـة الـتي طلبـت نـشرها جـزر سـليمان في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وهم استراليا وبابوا غينيا الجديدة وتونغا وفيجـي ونيوزيلنـدا، علـى إعـادة اسـتتباب القـانون والنظـام، وذلـك إلى حـد كـبير مـن خـلال جمـع زهـاء ٦٠٠ ٣ قطعـة سـلاح ومـا يزيـد علـى ٠٠٠ ٣٠٠ طلقـة ذخـيرة وتـدميرها. ويسرنا الإفادة بأن تركيز البعثة قد انتقل الآن من أنشطة حل الصراع إلى أنـشطة خلق الاستقرار الاجتماعي والاقتـصادي الأطول أمدا.

وفي حالة بوغانفيل، أعلن مؤخرا أن الجزيرة صارت خاليـة مـن الأسـلحة، بعـد حـرب أهليـة دامـت ١٦ عامـا. وتم ذلك عن طريق برنـامج لجمع الأسلحة والتخلص منـها، قامت برصده بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة تشمل استراليا وفـانواتو وفيجـي ونيوزيلنـدا. وقـد أجريـت بنجـاح في حزيران/يونيـه مـن العـام الماضـي أول انتخابـات في بوغانفيـل المتمتعة بالاستقلال الذاتي.

ولا تـزال إدارة المخزونـات وتأمينـها مـن الأولويـات القويـة بالنـسبة للمنطقـة، حيـث يـشكل تـسرب الأسـلحة مـن المخزونات الرسمية مصدرا رئيسيا للبنادق غير المشروعة ومـن ثم للأنشطة الجنائيـة. وقـد أدخلـت بلـدان منتـدى جـزر المحيط الهادئ، بالعمل في شـراكة مع استراليا ونيوزيلندا، تحسينات

فعلية في هذا المجال. وتم تشييد مخازن جديدة للأسلحة في بابوا غينيا الجديدة وجزر كوك وساموا وفيجي وناورو. وسيظل الاستمرار في بناء القدرات في هذا المجال موضعا لتركيز العمل في فترة الاستعراض المقبلة.

أما فيما يتعلق بتنفيذ القوانين ذات الصلة، فقد أعد منتدى جزر المحيط الهادئ نهجا إقليميا مشتركا لمراقبة الأسلحة، في ظل إطار نادي، الذي يركز على تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وهذا أيضا من مجالات استمرار العمل.

ويواصل منتدى جزر المحيط الهادئ أيضا بذل الجهود على الصعيد الوطني إكمالا للعمل على الصعيد الإقليمي. فعقد بلدي، بابوا غينيا الجديدة، مؤتمر القمة المعني بالأسلحة المعقود في غوروكا في تموز/يوليه ٢٠٠٥، عقب مشاورات بين البلدان قامت بها لجنة تحديد الأسلحة التابعة لحكومة بابوا غينيا الجديدة. واقترح مؤتمر القمة ما يزيد على ٢٠٠ توصية، معروضة حاليا على مجلس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

لقد تم عمل الكثير، ولكن ما بقي ينتظر الإنجاز أكثر منه بكثير حتى نصل إلى غايتنا من القضاء على مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ويتطلع أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ إلى المشاركة بهمة في المؤتمر الاستعراضي الذي اقترب موعد انعقاده وإلى تحديد أولويات لفترة السنوات الخمس القادمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل البرازيل، وأعطيه الكلمة.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور البرازيل حقا أن تترأسوا، يا سيدي السفير سيزار مايورال، مجلس الأمن مرة أخرى. ونشعر بالامتنان للسيدة هانيلوري هوبي لتقديمها تقرير الأمين العام بشأن البند الهام قيد النظر من جدول الأعمال. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة ريو.

إن سهولة توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها تشكلان تهديدا كبيرا لأمن الدول. فتلك الأسلحة تؤدي لتفاقم الصراعات، وتشعل نيران الإرهاب الدولي، وتقوض الجهود المبذولة لبناء السلام، وتسهم في إحداث آلام بالغة. لذلك يجب أن يناقش موضوع الأسلحة الصغيرة في جميع المحافل ذات الصلة والمحافل المناسبة، سواء كان ذلك في سياق نزع السلاح أو الأمن الوطني أو الأمن العام أو من منطلق إنساني. وسوف يتطلب إيجاد حل لهذه المشكلة التزام جميع الدول ومساعدة المجتمع المدني، فضلا عن المساهمات الضرورية من جانب الهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

ويسر وفد البرازيل أن يرى الأمين العام يشير في تقريره إلى إحراز الجمعية العامة بعض التقدم في تنفيذ توصياته منذ إجراء المناقشة السابقة بشأن الأسلحة الصغيرة. والخطوات التي تتخذها الجمعية العامة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة حاسمة. فعلى الرغم من الجهود الوطنية، لا تزال توجد ثغرات في نظام النقل القانوني للأسلحة تتيح تحويلها إلى السوق غير المشروعة. وما زال هناك الكثير مما يلزم عمله.

وما برح المجتمع الدولي يتضافر في العمل من أجل إقامة آليات فعالة للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجري الاضطلاع بهذه الجهود بنجاح برعاية الجمعية العامة، وهي المنتدى الرئيسي لتناول المسائل المتعلقة بالنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، ينبغي الاستمرار في إيلاء الاهتمام لعملية رصد تنفيذ التدابير الواردة في برنامج عمل مؤتمر عام ٢٠٠١ المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة من جميع جوانبه. ويكتسي هذا أهمية خاصة في ضوء المؤتمر القادم لاستعراض تنفيذ برنامج العمل.

ويمثل اتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأن الأسلحة الصغيرة إسهاما في تلك الجهود، بالنظر إلى أن الأسلحة الصغيرة هي أكثر الأسلحة استخداما في الصراعات، بما فيها الصراعات قيد نظر مجلس الأمن.ويشدد القرار على أهمية تعددية الأطراف في التعامل مع التحديات العالمية كما يشكل مبادرة جيدة التوقيت ترمي، بصفة خاصة، إلى تناول التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بزيادة التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة في وضع سياسة شاملة للأمم المتحدة إزاء الأسلحة الصغيرة.

وتعلق البرازيل أهمية كبرى على مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالنظر إلى آثارها الضارة على الأمن العام الوطني. وقد عدّلت البرازيل تشريعاتها وفقا للضرورات الحالية. ففي عام ٢٠٠٣، صدق الرئيس لولا على قانون مجدد بشأن نزع السلاح، يقيد حمل الأسلحة وحيازتها والاتجار بها، ويجرّم الاتجار الدولي بالأسلحة. كما أصدرت البرازيل نظاما وطنيا للأسلحة، كتدبير من تدابير المراقبة الوقائية.

وقد طرأت بعض تطورات هامة أيضا على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. فإلى جانب قيام البرازيل بتعزيز التدابير التشريعية الداخلية، تقوم تدريجيا بالعمل مع شركائها في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي على تعزيز التعاون من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أما على الصعيد العالمي، فتعلق البرازيل أهمية قصوى على برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر عام ٢٠٠١. وكشأن البلدان الأخرى المتضررة من جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فنحن نؤكد ضرورة تطبيق الدول لتدابير ملموسة في عملية متابعة المؤتمر. ومن واجبنا الجماعي أن نتصدى للمشاكل وللمسائل المعلقة التي حددها في كلتا المرتين الاجتماع الذي يعقد كل سنتين، ممهدا بذلك الطريق لعقد مؤتمر حزيران/يونيه.

ولتنفيذ الأهداف المحددة في برنامج العمل على الوجه الأكمل، يجب أن يتناول المجتمع الدولي المجالات الكثيرة التي لم يجر التعامل معها بشكل كاف حتى الآن، كالوسم والتعقب، وضوابط التصدير والاستيراد، والسمسرة.

وفيما يتعلق بالوسم والتعقب، أعربت البرازيل عن تأييدها للأخذ بالتزامات ملزمة قانونا خلال المفاوضات التي اختتمت مؤخرا بشأن إبرام صك لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها. وللأسف، ورغم التأييد القوي من أغلبية الوفود، مازلنا نفتقر إلى التدابير التي تحقق ذلك. ولكن ما زلنا نعتقد أن إعطاء هذا الصك الجديد وضع الإلزام القانوني من شأنه أن يحسّن كثيرا فعالية المبادرات في هذا المجال. ولقد دعت البرازيل أيضا إلى إدراج قواعد تتعلق بالذخيرة في هذا الصك. ولكن لم تتمكن المجموعة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة أيضا، رغم أن كل المعاهدات المتعددة الأطراف تقريبا المعنية بهذه المسألة تقر بالصلة الجوهرية بين مشكلة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وذخيرتها وبين ضرورة التصدي لهما معاً بطريقة منسقة.

ومافتئت البرازيل أيضا تؤيد بقوة المناقشات المعنية باعتماد ضوابط دولية بشأن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد تشمل هذه الضوابط معايير مشتركة لإقرار عمليات النقل – شريطة أن تكون هذه المعايير موضوعية وشفافة وغير تمييزية – وأيضا إجراءات عملية مشتركة لإنفاذ قواعد وطنية ودولية تتعلق بالصادرات

والواردات ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، فإن أحد أكثر التدابير المطلوبة بإلحاح هو فرض حظر فعال على عمليات نقل الأسلحة إلى أطراف من غير الدول وغير مجاز لها كما ينبغي من السلطات المختصة في الدولة المستوردة. ونتوقع في الأمم المتحدة من الدول أن تتفق على عناصر أساسية ومشتركة للرقابة والتعاون حتى يمكن السيطرة بشكل فعال على أنشطة السمسرة ووقف السمسرة غير المشروعة.

وإننا واثقون بأن المجتمع الدولي سيواصل عمله بشكل تعاوني حتى لا تحول هذه النواقص الكبيرة دون المكافحة القوية لآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستواصل البرازيل العمل بعزيمة لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر البرازيل على الدعم الذي قدمته لهذه المسألة ولمشروع القرار قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد بيرازا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أستهل كلمتي بتقديم أحر تهانينا إلى جمهورية الأرجنتين وإليكم أنتم شخصيا على تولي رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/مارس. نتمنى لكم كل النجاح طوال فترة رئاستكم.

ويسعد وفد أوروغواي بصفة خاصة أن يشهد إجراء مجلس الأمن لمناقشات مفتوحة. وفي حالة الأسلحة الصغيرة على وجه الخصوص، فإن هذه المناقشة المفتوحة هي إحدى الآليات الرئيسية المتاحة للمجلس من أجل تحسين تفاعله مع الجمعية العامة، حسبما تنص عليه التوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠٠٢ للأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2002/1053).

ويود وفدي أن يؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به وفد غيانا باسم مجموعة ريو، والذي تم فيه شرح موقف المجموعة إزاء المؤتمر الاستعراضي المقبل. لذلك ستقتصر أوروغواي على مجرد التطرق إلى بضعة بنود محددة.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة الأكثر استخداما في عدة صراعات اندلعت في الآونة الأخيرة، خاصة الصراعات التي ما فتئ مجلس الأمن ينظر فيها. وما يثير قلق وفدي بصفة خاصة هو أن ٦٠ في المائة من هذه الأسلحة الصغيرة توجد في أيدي المدنيين، مقارنة بنسبة ٣٧,٨ في المائة منها موجودة في أيدي الجيوش، و ٢,٨ في المائة في أيدي قوات الشرطة، ومجرد ٠,٢ في المائة في أيدي الجماعات المسلحة. لذلك تعتقد حكومة أوروغواي أن إحدى المشاكل الرئيسية المطلوب من المجتمع الدولي أن يعالجها هي وجود هذه الأسلحة لدى السكان المدنيين.

وبالنسبة لوفد أوروغواي، فإن تحليل ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي ألا يركز على مسائل الأمن والسيادة الوطنية وحدها. بل ينبغي أيضا النظر إليها بوصفها مشكلة ذات صلات وثيقة بحقوق الإنسان والتنمية.

ويسعد وفد أوروغواي على وجه الخصوص أن يرى الأنشطة التي مافتئت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تقوم بها ضمن إطار بعثات الأمم المتحدة الحالية من أجل إعادة إدماج وتسريح الجنود الأطفال في أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنسبة للصلة بالتنمية، تعرب أوروغواي عن قلقها البالغ إزاء عدم تمكن المجتمع الدولي من تحديد أفضل السبل لإعادة تخصيص جزء من الموارد التي تحررت بفضل نزع السلاح وتوجيهها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي

السنوات الست الماضية، على سبيل المثال، كان من المحير لنا أن نرى في العديد من البلدان النامية التي تعاني الصراعات أنه تم إنفاق أكثر من ٨٧ بليون دولار على الأسلحة - أي ٢٢ بليون دولار سنويا، والتي إذا أُنفقت بطريقة أخرى، كان من شأنها تمكين نفس تلك البلدان من الامتثال للأهداف الإنمائية للألفية، حيث أنها كانت ستتمكن من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وخفض معدل وفيات الرضّع.

ووفقا لقاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، لم يتم رصد اتجار غير مشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلدنا. ومع ذلك، بدأت حكومة أوروغواي حملات لتدمير الأسلحة الصغيرة التي لم يتم تسجيلها كما ينبغي أو التي جاءت من أنشطة غير مشروعة. ومنذ عام ١٩٩٨، دمرت أوروغواي ١٧ ٥٩٥ قطعة سلاح. وبشكل مماثل، تعتزم حكومة أوروغواي إقامة احتفال جديد لتدمير الأسلحة قبل المؤتمر الاستعراضي المقبل. إذ سندمر فيه ١ ٨٦٦ قطعة سلاح صغيرة وكبيرة، وهذا رقم من الممكن أن يرتفع إلى ٢ ٥٠٢ قطعة سلاح إذا خفّضنا فترة الكفالة التي تقتضيها تشريعاتنا.

وكما ورد في التقرير الوطني الأول عن الأسلحة الصغيرة الذي قدمته أوروغواي وفقا لبرنامج العمل، توجد في بلدنا مجموعة من القوانين والمعايير والإجراءات الإدارية على الصعيد الوطني تمكّنه من السيطرة بشكل فعال على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نواح تتعلق بالإنتاج والتصدير والاستيراد والانتقال والنقل. وفي الوقت الحالي، يعد بلدنا التقرير الوطني الثاني عن الأسلحة الصغيرة، والذي سيقدمه في المؤتمر الاستعراضي. ولهذا الغرض، أنشأنا لجنة على المستوى الوزاري لتحديث المعلومات التي يتطلبها برنامج العمل.

ولقد صدقت أوروغواي على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية. وفي الوقت ذاته، نحن نطبق اللائحة النموذجية لمراقبة الحركة الدولية للأسلحة النارية التي وضعتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تشارك أوروغواي في فريق العمل المعني بالأسلحة النارية التابع للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. ومن النتائج الملموسة التي حققها ذلك وضع مذكرة تفاهم لتبادل المعلومات بشأن تصنيع الأسلحة النارية والاتجار بها بشكل غير مشروع. وإنشاء هذا الفريق العامل قد سهّل تبادل المعلومات والتعاون بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وساعد على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على امتداد الحدود ومكافحته والقضاء عليه.

أخيرا، تود أوروغواي أن تشجع جميع الدول على تجديد التزامها بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات، بما فيها القرارات التي تم بموجبها فرض عمليات حظر على الأسلحة، وذلك من أجل التحكم بفعالية في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالات الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة هولغين (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، يود وفدي أن يستهل بيانه بتهنئتكم على رئاستكم لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس وعلى إجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بالغة الأهمية للمجتمع الدولي. ونود أيضا أن نشكركم على تقديم قرار بشأن هذا الموضوع. ونحن نعتقد أن هذه المناقشة إيجابية جدا وتأتي في

وقت مناسب جدا، فهي تُجرى قبل عقد مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويأمل وفدي أن يرى إحراز تقدم هذا العام.

ويؤيد وفدي البيان الذي ألقاه ممثل غيانا نيابة عن مجموعة ريو.

من أسوأ المآسي التي تصيب البشرية اليوم تتأتى من الاستخدام والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والحقيقة أن الصراعات تؤججها وتديمها وتزيدها سوءا المصاعب الناجمة عن المناهضة الفعالة للاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. ويبدو أن احتمالات التفاوض للخلاص من تلك الصراعات تتناقص أمام التدفقات المتزايدة باستمرار لأسلحة الحرب تلك، التي تنشر الموت والتخريب حيثما استخدمت.

وأود الآن الإشارة إلى تقرير الأمين العام الذي أشكر السيدة هوبي على عرضه.

عملا بالطريقة التي وضعتها التقارير السابقة حول المسألة، يمكن تقسيم التوصيات الـ ١٢ التي يتضمنها التقرير بين تلك التي يستطيع مجلس الأمن تنفيذها مباشرة، مثل التوصيات المتعلقة ببناء السلام ومنع الصراع، وتلك التي ستنفذها الدول الأعضاء التي يمكن لمجلس الأمن أن يشجعها على القيام بهذا.

لقد اعتمدت الدول الأعضاء في الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، وهو ما تشير إليه التوصية ١. وأعرب بلدي عن خيبة أمله نظرا لطبيعة الصك غير الملزمة وعدم إدخال الذخائر في نصه. ورغما عن أن كولومبيا انضمت إلى توافق الآراء في فريق العمل، وذلك عملا بروح الحل الوسط، علينا أن نعيد إلى الذاكرة اعتقادنا في الحاجة إلى صك ملزم قانونا في المستقبل بصدد تعقب وترقيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، متضمنا الحد الأدنى من المعايير مثل تلك التي وُضعت في الأمريكتين نتيجة للاتفاقية بين الأمريكتين ضد صناعة والاتجار غير المشروعين في الأسلحة النارية والذخيرة والمواد المتفجرة والمواد الأخرى ذات الصلة بها، وبلدي طرف في تلك الاتفاقية.

ووفدي منشغل جدا إزاء عدم إحراز تقدم جوهري بشأن التشريع لتنظيم الواردات والصادرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونحن منشغلون أيضا بنفس الدرجة إزاء نقص التقدم في مجال شهادات المستخدم النهائي المشار إليها في التوصية ٩. وكان هذا واضحا أثناء الاجتماع الثاني الذي تعقده الدول مرة كل سنتين لبحث تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي انعقد في تموز/يوليه عام ٢٠٠٥. ولم تتقدم سوى مائة دولة، من بينها كولومبيا، بتقارير وطنية في ذلك التجمع. وحتى اليوم، ليس هناك سوى عدد محدود من البلدان التي تقدمت بتقارير وطنية لديها الآن تشريع لتنظيم الواردات والصادرات؛ بل إن عددا من الدول أقل من ذلك ينصاع للنصوص المتعلقة بشهادات المستخدم النهائي. ويزداد الوضع إثارة للانشغال إزاء الموقف المتعلق بالسمسرة، آخذين في الاعتبار أن أقل من ٢٠ بلدا قد أقرت قبل انعقاد الاجتماع تنظيمات متعلقة بالسمسرة التي هي جزء من سلسلة الاتجار غير المشروع.

وفي ما يتعلق بالتوصية ٣، يعتقد وفدي أن وضع أنظمة وطنية فعالة بشأن شهادات المستخدم النهائي هو أمر مُلِح. ونرى أيضا أنه من الأمور الهامة للغاية تقوية الآلية

الراهنة لتبادل المعلومات والتحقق المعروفة بالعمل التنسيقي للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة. ولا يمكن الاتفاق بصدد استراتيجيات إقليمية لمناهضة المشكلة ووضع الأسس لاعتماد تدابير إضافية في المستقبل مثل التحقق من الصادرات والتدقيق المزدوج في شهادات المستخدم النهائي الموثقة إلا عن طريق تبادل المعلومات بصورة متواصلة وفي الوقت المناسب.

كما نعتقد أنه من المهم أن نتبادل المعلومات ونطور سياسات واضحة بشأن أدنى حد من المعايير يتفق عليه بشأن امتلاك المدنيين للأسلحة. ومن المهم أيضا متابعة الجهود للوصول إلى اتفاق دولي بشأن نقل الأسلحة.

وفي ما يختص بالمسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، ينشغل وفدي إزاء عدم وجود تبادل أكثر في الآراء بين الجمعية العامة والمجلس حول تطوير استراتيجيات طويلة الأمد في إطار منع الصراع وبناء السلام اللذين تشير إليهما التوصية ٤. كما أن أي تقدم محسوس لم يتحقق بشأن الصلات القائمة حاليا بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ ولا يوجد أي تقدم على الإطلاق بشأن الصلات بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، التي تشير إليها التوصية ٦. والأمر الأخير هو في غاية الأهمية بالنسبة لكولومبيا.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتسبب كل عام بالملايين من الوفيات حول العالم هي الأسلحة الحقيقية للتدمير الشامل. لذا فمن المتناقضات حقا أن معظم الصراعات التي تستخدم فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يحدث في العالم النامي، وأن معظم تلك الأسلحة ينتج في العالم المتقدم النمو. هذا تناقض رهيب يحتاج إلى تطبيق مبدأ تم قبوله فعلا في مناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ألا وهو المشاركة في المسؤولية. لقد تقدم وفدي بهذا الاقتراح في مناسبات سابقة. ومثلما اعترف به مجلس الأمن من قبل، تتحمل الدول المصدرة للأسلحة الالتزام بأن تتصرف في هذه الصفقات بأعلى درجة من المسؤولية، وعلى كل بلد واجب منع تحويل أو إعادة التصدير غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر قنوات غير مشروعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد كولومبيا على تأييد وفدي في مطالبته بالنظر في هذه المسألة في اجتماع عام.

ونظرا لأن عددا كبيرا من المتكلمين لا يزال في قائمتي، فإني اعتزم تعليق الجلسة لغاية الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.